جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة ماستر

الميدان : الحقوق والعلوم السياسية
الفرع: علوم سياسية
التخصص: العلاقات الدولية

رقم: .....

إعداد الطالب(ة) : دبلة جمال الدين

يوم: 2025/06/03

العلاقات الجزائرية الفرنسية:دراسة في الفرص و التحديات (2019-2024)

لجنة المناقشة:

عكنوش نور الصباح	أ. د	جامعة بسكرة	رئيسا
عمراني كربوسة	أ. د	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
بن جدو فؤاد	أ. مح أ	جامعة بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية :2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكـــــر والتقديـــــر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على معلم البشرية، نبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي المشرف الدكتور عمراني كربوسة، الذي لم يبخل علي بتوجيهاته السديدة ونصائحه القيمة ومتابعته المستمرة طيلة مراحل إعداد هذه المذكرة، فله مني كل التقدير والاحترام.

كما أتوجه بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى كافة أساتذة ميدان العلوم السياسية، وتخصص العلاقات الدولية، على ما بذلوه من جهود مباركة في تكويننا وتأطيرنا، وعلى ما قدموه لنا من علم ومعرفة كان لها بالغ الأثر في تكوين شخصيتنا الأكاديمية.

ولا يفوتني أن أرفع أكف الدعاء لكل من ساهم في دعمي وتشجيعي، راجياً من الله عز وجل أن يوفق الجميع لما فيه خير وصلاح.

والله ولي التوفيق.

الطالب :دبلة جمال الدين

الإهـــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقل رب زدني علما" (سورة طه، الآية 114)

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتوجه بوافر الشكر والعرفان إلى عائلتي الصغيرة، التي كانت سندي وعوني طوال مسيرتي الدراسية، وإلى ابنتيَّ العزيزتين **نور الجنة** و**عائشة**، اللتين كانتا مصدر إلهامي وراحتي.

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى عائلتي الكبيرة، التي لم تبخل علي بالدعم والمساندة.

وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاح هذا العملأخصهم بالشكر والتقدير، سائلا الله عز وجل أن يجزيهم عني خير الجزاء.

والله ولي التوفيق.

الطالب :دبلة جمال الدين

الفهرس

مقدمـــــــــــــــــة..... 10

الفصل الأول: فرص تطوير العلاقات الجزائرية الفرنسية 19

المبحث الأول: الفرص السياسية والدبلوماسية 11

المطلب الأول: مبادرات التقارب السياسي بعد الحراك الشعبي ..... Erreur ! Signet non défini.

المطلب الثاني: الزيارات الرسمية المتبادلة..... 12

المطلب الثالث: التعاون الأمني بين الجزائر وفرنسا 15

المبحث الثاني: الفرص الاقتصادية والتجارية 18

المطلب الأول: الاستثمارات الفرنسية في الجزائر..... 18

المطلب الثاني: تنوع مجالات التعاون بين البلدين.....14

المطلب الثالث: الشراكة الاقتصادية والتجارية طويلة المدى بين الجزائر وفرنسا 24

المبحث الثالث: الفرص الثقافية والاجتماعية بين الجزائر وفرنسا 26

المطلب الأول: التبادل الثقافي والتعليمي بين البلدين 27

المطلب الثاني: دور الجالية الجزائرية بفرنسا في تعزيز العلاقات بين البلدين 20

المطلب الثالث: عامل اللغة كوسيلة للتقارب بين البلدين..... 31

نتائج الفصل..... 34

الفصل الثاني :لتحديات المؤثرة في العلاقات الجزائرية الفرنسية..... 36

المبحث الأول:التوترات السياسية والدبلوماسية وتأثيرها على العلاقات بين البلدين..... 38

المطلب الأول: التصريحات الرسمية والتدخل في الشؤون الداخلية للجزائر 38

المطلب الثاني: الأزمات الدبلوماسية والأمنية المتكررة 39

المطلب الثالث: تباين الرؤى حول القضايا الإقليمية والدولية..... 44

المبحث الثاني: الحواجز الاقتصادية والاجتماعية وتأثيراتها على العلاقات الجزائرية الفرنسية..... 46

المطلب الأول: توجه الجزائر لتنويع شركائها التجاريين (الصين، روسيا، إيطاليا...) 47

المطلب الثاني : قضايا الهجرة والجالية والخطاب المعادي لها 49

المطلب الثالث: صعود اليمين المتطرف وتأثيره على العلاقات السوسيو–اقتصادية بين البلدين 52

المبحث الثالث: إشكالية الذاكرة التاريخية والملف الاستعماري وتأثيره على العلاقات بين البلدين 54

المطلب الأول: تداعيات ملف الذاكرة التاريخية على العلاقات بين البلدين..... 56

المطلب الثاني: رفض الاعتراف بالجرائم الاستعمارية الفرنسية في الجزائر..... 59

المطلب الثالث: الماضي الاستعماري بين التصعيد والمصالحة..... 62

نتائج الفصل..... 65

الخاتمة

فهرس الجداول والبيانات

جدول 1: تطور عدد الطلاب الجزائريين المسجلين في فرنسا.....19

جدول2: الجاليات المغاربية الرئيسية في فرنسا.....22

جدول3 مقارن يوضح تاريخ الأزمات الدبلوماسية بين الجزائر وفرنسا.....32

الشكل 4: المخطط يُظهر ترتيب فرنسا بين الشركاء التجاريين الرئيسيين للجزائر2023.

الشكل 5: خريطة توضح موقع الجغرافي الجزائر وفرنسا.

مقدمة

مقدمـــــــــــــة

تشكل العلاقات بين فرنسا والجزائر، بكل جوانبها، موضوعا هاما في ميدان العلاقات الدولية، وتعد حلقة أساسية في الروابط الأور ومتوسطية. وقد شهدت هذه العلاقة مراحل من النزاع والحرب في بعض الأوقات وأوقات أخرى من السلام والتعاون. بالإضافة إلى ذلك، أعطى الموقع الاستراتيجي للجزائر فرصا لها لأداء أدوار محددة عبر تاريخها الممتد. وقد جعلها ذلك هدفا للدول الأوروبية التي تسابقت لاحتلالها واستعمارها.

ونظرا لتعقيد وتشابك العلاقات بين البلدين من ارث تاريخي ثقيل وتوترات متكررة إلا أنها لا تخلو من فرص واعدة ومصالح متبادلة يمكن استثمارها في مختلف المجالات حيث حاولنا في هذه الدراسة إلى تسليط الضوء لأهم الفرص المتاحة التي من شانها تعزيز التعاون وكذا تحليل أهم التحديات التي تعيق تحقيق شراكة حقيقية خاصة خلال الفترة بين 2019 و2024.

أسباب اختيار الموضوع

حيث تم اختيار هذا الموضوع للدراسة استنادًا إلى عدد من الأسباب الموضوعية المرتبطة بالموضوع المدروس، بالإضافة إلى الأسباب الذاتية الخاصة بالباحث

الأسباب الذاتية:

إن اختيار موضوع العلاقات الجزائرية الفرنسية في الفترة مابين 2019 – 2024 ينطلق بشكل رئيسي من دافع شخصي يتعلق بلإهتمام الكبير الذي يحمله الباحث في ميدان العلاقات الدولية خصوصا تلك التي تربط الجزائر بفرنسا وتسليط الضوء على ضرورة إعادة دراسة هذه العلاقة في سياق التطورات الحالية، حيث كانت الفترة المدروسة نقطة تحول بارزة في إعادة توجيه الخطاب السياسي الجزائري تجاه باريس، فضلاً عن تفاعل السياسة الخارجية الفرنسية مع التغيرات الداخلية في الجزائر.

بالإضافة إلى ذلك، يتناول هذا الموضوع اهتمامات الباحث المعرفية والمهنية في تحليل ديناميكيات التفاعلات الدولية وسبل صناعة القرار الخارجي في الدول التي مرت بفترة ما بعد الاستعمار، مما يجعله يتجاوز مجرد كونه اهتمامًا أكاديميًا بحتًا، بل يهدف أيضًا إلى تعميق الفهم حول المسارات الجديدة للعلاقات الثنائية بين البلدان ذات الإرث الاستعماري المشترك، مع فتح الباب أمام فرضيات تحليلية نقدية تسمح للباحث بأن يساهم في الحوار الأكاديمي بشأن مستقبل العلاقات الجزائرية–الفرنسية.

الأسباب الموضوعية:

ان الاهتمام بالتاريخ المشتركالذي تتميز به العلاقات الجزائريةالفرنسية تاريخ طويل ومعقد، والذي لا يزال يؤثر بشكل كبير على الروابط الحالية. إن موضوع الاستعمار الفرنسي وتأثيراته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية يظل أحد النقاط المحورية في النقاشات بين البلدين، ويتطلب تحليلاً متعمقاً بالنظر إلى التغيرات السياسية والاجتماعية الحالية وكذا حرب الذاكرة.

فالتحديات المرتبطة بالذاكرة الجماعية من أبرز القضايا التي تمس العلاقات بين الجزائر وفرنسا هي تلك المتعلقة بالذاكرة التاريخية للاستعمار. هذا الموضوع يستمر في إثارة الجدل على جميع الأصعدة: السياسية والاجتماعية والثقافية. لذلك، يمكن اعتبار دراسة هذا الموضوع فرصة لفهم كيفية تعامل الجزائر وفرنسا مع هذه الذاكرة المشتركة في الزمن الحالي.

التغيرات السياسية في الجزائر شهدت الجزائر أحداثًا سياسية بارزة منذ انطلاق الحراك الشعبي عام 2019، مما ترك أثرًا واضحًا على السياسة الخارجية والعلاقات مع فرنسا، خصوصًا بعد تغيير القيادة الجزائرية عقب انتخابات 2019.

كذلك قضايا الذاكرة التاريخية تبقى قضايا الاستعمار الفرنسي للجزائر والاعتراف بالجرائم التاريخية من المواضيع الرئيسية التي تؤثر على العلاقات بين البلدين، وقد شهدت مناقشات جديدة حول تلك القضايا خلال السنوات الأخيرة.

اما في التعاون الاقتصادي بين البلدين تظل الروابط الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا محورية، لاسيما في مجالات الطاقة والتجارة والاستثمار. هذا التعاون شهد تحولات وتحديات مهمة تستحق الدراسة.

أما الملفات الأمنية والإقليمية والتوترات في منطقة الساحل والصحراء، والأزمة في ليبيا، ومكافحة الإرهاب كانت من العوامل الرئيسية التي أثرت على العلاقات بين الجزائر وفرنسا خلال هذه الفترة.

التوجهات السياسية الخارجية لفرنساوالتغييرات في السياسة الخارجية الفرنسية، خاصة تجاه إفريقيا والشرق الأوسط، أثرت بشكل كبير على العلاقات الثنائية، خصوصًا في ظل التنافس الجيوسياسي.

كذلك التحولات الاجتماعية والثقافية نلاحظ زيادة في التبادلات الثقافية والتعليمية بين البلدين، إضافة إلى القضايا المتعلقة بالهجرة واللغة، مما يجعلها عناصر مهمة تحتاج للتحليل خلال الفترة بين 2019-2024.

اما التحولات في السياسة العالمية كانت الأحداث الكبرى مثل جائحة كورونا، وما شهدته الأسواق العالمية من تحولات، فضلاً عن النزاع في أوكرانيا، لها تأثير ملحوظ على العلاقات بين الجزائر وفرنسا في هذه الفترة.

أدبيات الدراسة

يُعَدُّ موضوع العلاقات الجزائرية الفرنسية من المسائل التي تستحق الاهتمام الكبير، ليس بسبب غياب الأهمية، بل لأن هذه العلاقات تتسم بالطابع السري والتعقيد، وعلى الرغم من ذلك نجد بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع. رغم قلة هذه الدراسات، إلا أنها مع تطور الزمن وتتابع الأحداث أثرت في تكوين معرفة تراكمية تفيد في تحليل طبيعتها وتشخيص واقعها وتحديد آفاق مستقبلها من خلال المعطيات المتعلقة بالماضي المشترك بين البلدين. ومن بين الدراسات التي اعتمدنا عليها، نذكر:

1- **رسالة دكتوراه بعنوان: "الاستعمار الفرنسي الحديث:** دراسة لمضمون قانون تمجيد الاستعمار الفرنسي في الجزائر رقم 2005/150"، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2011، أعدها الباحث محمد رزيق، والتي تناول فيها الدور الذي يلعبه العامل الثقافي والديني في تحديد السياسات ورسم الخطط المستقبلية للدول، مشيرًا إلى كيفية أن العامل السياسي والعسكري قد يتقدم أحيانًا. وقد توصل الباحث إلى أن التركيب الديني والثقافي الذي ترفضه الدول الاستعمارية يؤثر على مشروعهم الاستعماري، الذي يعتبر المحدد الرئيسي. كما عالج في دراسته الأعمال العسكرية التي شنتها فرنسا على الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1830-1870 والتي كانت تتعارض مع مبادئ الجمهورية الفرنسية، بالإضافة إلى تناوله للمشروع الاستعماري الذي كان يهدف إلى تغيير المعادلة الاجتماعية في الجزائر من خلال تفتت المجتمع الجزائري وتفكيك بنيته المتوارثة منذ عشرين قرنًا. وفيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، فقد ساعدت على تحويل معالم الخريطة الاقتصادية وربطها بالنظام الرأسمالي. وأخيرًا، تناول محاولات فرنسا لتغيير المعادلة الثقافية في الجزائر من خلال القضاء على مقومات الهوية الوطنية الجزائرية المتمثلة أساسًا في التعليم، وسعت إلى إقامة مدرسة فرنسية تتبنى قيمًا مسيحية، وأوروبية، لا علاقة لها بالتراث الحضاري الجزائري. أما الجدول الزمني في المشروع الاستعماري، فيتمثل في فتح فرنسا الباب الواسع أمام الكنيسة الكاثوليكية.

2- **الدراسة التي تحمل عنوان:** "المشكلة الاستعمارية في العلاقات الجزائرية الفرنسية 1995-2005"، رسالة دكتوراه، 2013، الجزائر 03. والتي أنجزها عبد المالك حطاب، قام الباحث بتقسيم دراسته إلى أربعة فصول؛ حيث حاول في الفصل الأول تناول موضوع توظيف الماضي الاستعماري في العلاقات الدولية، وأهم مستوياته، وذلك من أجل معرفة أهداف الفاعلين الدوليين من اللجوء إلى البعد التاريخي في السياسة الخارجية، ومعرفة آليات توظيف هذا العامل ودوره في التقارب بين هؤلاء الفاعلين وبالتالي تعاونهم أو تصادمهم.

أما في الفصل الثاني، فقد قام بشرح مختلف المحددات المؤثرة في العلاقات الجزائرية الفرنسية، حيث توصل إلى أن البيئة الداخلية تلعب دورًا في التأثير على السلوك الخارجي للفاعلين الدوليين، وأوضح أهم المحددات التي لها وزن وتؤثر في رسم ملامح العلاقات الجزائرية الفرنسية. كما توصل أيضًا إلى أن أغلب المدارس الفكرية ركزت على دور الشخصية الوطنية والتقاليد

السياسية التاريخية والبعد الثقافي، ورأى أنه يمكن الاعتماد على المحددات المعنوية الداخلية في تفسير السلوك الخارجي للدولة. وقد عكست العلاقات الجزائرية الفرنسية هذا الأسلوب، حيث أبدو روّاد التاريخ دورًا بارزًا في السياسة الفرنسية باختلافاتها. أما فيما يتعلق بالمحددات الخارجية، فيرى أنها تلعب دورًا مهمًا في التأثير على سلوك الدولة الخارجي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

في الفصل الثالث سعى هذا الفصل لدراسة الجوانب الحقيقية للمسألة الاستعمارية من خلال استعراض تأثيراتها على العلاقات الثنائية بين الدولتين، كما أبرزت أهم الآليات التي اتجهت فرنسا بها للتغلب على مشكلتها الاستعمارية مع الجزائر. وأخيرا يتم فحص مستقبل العلاقات الثنائية من خلال تحديدات هذه العلاقات عبر تطورها التاريخي ومدى تأثيرها في المتغيرات المستقبلية، وذلك في ضوء مجموعة من العوامل التي يمكن أن تفصل بين الطرفين أو تسهم في تقاربهم وتجاوز الخلافات التاريخية.

الفجوة البحثية

بالرغم من تعدد الدراسات التي تناولت العلاقات الجزائرية الفرنسية إلا أن اغلبها ركز على جوانب

معينة وأهمل جوانب أخرى دون التركيز الكافي على تأثير العوامل التاريخية والذاكرة الاستعمارية

على ديناميكية هذه العلاقات في المرحلة المعاصرة كما أن العديد من الأبحاث تناولت الجانب التاريخي إلا أنه لم تكن مربوطة مباشرة بين الفرص المتاحة والتحديات التي ميزت الفترة من 2019 إلى غاية 2024 ومن هنا تبرز الفجوة البحثية التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها من خلال كيفية استمرار الماضي الاستعماري في التأثير على مسارات التعاون ومدى قدرة البلدين على تجاوز الخلافات لبناء علاقات إستراتيجية متوازنة.

الإشكالية والفرضيات

إشكالية الدراسة

على الرغم من تشابك العلاقات الجزائرية الفرنسية وعمقها الاستراتيجي لا تزال هذه العلاقات تتأرجح بين التقارب والتوتر خاصة خلال الفترة من 2019الى غاية 2024 في ضل تحولات داخلية وخارجية شهدها البلدين التي اثرت بدورها على فرص التعاون وفي الوقت ذاته كشفت عن تحديات تعيق بناء شراكة حقيقية ومن خلال ما سبق ذكره تطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن تفسير العلاقات الجزائرية الفرنسية في ضل تداخل الفرص المتاحة والتحديات القائمة خلال الفترة الممتدة من 2019 حتى 2024 ؟

وعلى ضوء الإشكالية الأساسية تفرعت جملة من الإشكاليات الفرعية التالية :

-ماهي اهم التحديات التي واجهت العلاقات بين الجزائر وفرنسا في الفترة بين 2019و2024

-ماهي ابرز الفرص التي ساهمت في تعزيز العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال الفترة بين 2019و2024

فرضيات الدراسة

في محاولتنا لمعالجة هذه الإشكالية سننطلق من الفرضيات التالية:

1- يعتبر الإرث الاستعماري عامل أساسي في تدهور العلاقات بين البلدين

2 - كلما زاد التقارب بين البلدين كلما زادت فرص التعاون والشراكة بينها.

3- كلما زاد التوتر السياسي والاقتصادي والامني انعكس ذلك سلبا على صفاء العلاقة بينهما.

الإطار المنهجي

المنهج الوصفي- التحليلي

تم اختيار هذا الأسلوب لتحليل التغيرات التي شهدتها العلاقات الثنائية خلال خمس سنوات مليئة بالتحديات، بدءًا من الحراك الشعبي في الجزائر عام 2019، مرورًا بفترة استعادة الشرعية السياسية في الجزائر، وصولاً إلى اللقاءات المتبادلة مع فرنسا حول مسائل تتعلق بالسيادة، الهجرة، التعاون الأمني، وموضوع التأشيرات. يتضمن هذا التحليل أيضًا تقييم التصريحات الرسمية، الخطوات الدبلوماسية، والقرارات السياسية ذات العلاقة.

منهج دراسة المضمون

يعد منهج دراسة المضمون من المناهج المناسبة لتحليل الخطابات السياسية خاصة عندما يتعلق الأمر بدراسة العلاقات الدولية من خلال التصريحات الرسمية والخطب التي ألقاه وتصريحات رؤساء فرنسا والجزائر خلال الفترة من 2019الى غاية 2024 وذلك بهدف بيان الفرص والتحديات التي طرحت حول العلاقات بين البلدين .

حدود الدراسة

الحدود الزمانية تمتد الفترة المعنية من عام 2019، وهو تاريخ بداية الاحتجاجات الشعبية

في الجزائر، وصولاً إلى عام 2024، الذي شهد تغييرات في مواقف الطرفين وخطاباتهما الرسمية.

الحدود المكانية تقتصر الدراسة على العلاقات القائمة بين الجزائر وفرنسا، مع مراعاة البعد الإقليمي عند الحاجة (خصوصاً فيما يتعلق بمنطقة الساحل والصحراء).

الحدود الموضوعية تركز الدراسة على الجوانب السياسية والدبلوماسية للعلاقات، دون التوسع في الجوانب الاقتصادية والثقافية إلا بما يعزز التحليل السياسي العام.

هيكل الدراسة

تأتي هذه الدراسة ضمن إطار استكشاف الروابط بين الجزائر وفرنسا، مع التركيز
على الإمكانيات المتاحة والتحديات القائمة بين الدولتين خلال الفترة من 2019 إلى 2024.

وقد تم تقسيم محتوى المذكرة إلى فصلين رئيسيين، يتضمن كل فصل ثلاثة مباحث، كل مبحث يتكون من ثلاثة مطالب، مما يضمن معالجة متكاملة ومتوازنة للموضوع.

يخصص الفصل الأول لاستكشاف إمكانيات تعزيز العلاقات الجزائرية الفرنسية، حيث

يحتوي على ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول الفرص السياسية والدبلوماسية، والتي تشمل ثلاثة مطالب، وهي: مبادرات

التقارب السياسي بعد الحراك الشعبي، والزيارات الرسمية المتبادلة، والتعاون الأمني بين البلدين.

المبحث الثاني على الفرص الاقتصادية والتجارية، وينقسم إلى دراسة الاستثمارات الفرنسية في الجزائر، وتنويع مجالات التعاون (مثل الطاقة، والصناعة، والخدمات)، ثم الشراكة الاقتصادية والتجارية على المدى الطويل.

المبحث الثالث فيتناول الفرص الثقافية والاجتماعية، من خلال التبادل الثقافي والتعليم بين الدولتين، ودور الجالية الجزائرية في فرنسا في دعم العلاقات، بالإضافة إلى القرب اللغوي كعنصر للتقارب بين الشعبين.

في حين يتناول الفصل الثاني التحديات المؤثرة في العلاقات بين الجزائر وفرنسا، من خلال ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول يتناول التوترات السياسية والدبلوماسية وتأثيرها على العلاقات الثنائية، مع إلقاء الضوء على التصريحات الرسمية والتدخلات في الشؤون الداخلية الجزائرية، والأزمات الدبلوماسية والأمنية المتكررة، واختلاف وجهات النظر حول القضايا الإقليمية والدولية.

المبحث الثاني يناقش العوائق الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على العلاقات، من

خلال مساعي الجزائر لتوسيع دائرة شركائها الاقتصاديين مع قوى أخرى مثل الصين وروسيا وإيطاليا، بالإضافة إلى قضايا الهجرة والسياسات السلبية تجاه الجالية الجزائرية، وأثر صعود اليمين المتطرف على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الثالث يتناول قضية الذاكرة التاريخية وملف الاستعمار، من خلال دراسة

تداعيات ملف الذاكرة ورفض الاعتراف بالجرائم الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، فضلاً عن التوتر بين الصراع والمصالحة المتعلق بالماضي الاستعماري.

يهدف هذا الهيكل المنهجي إلى تحقيق فهم شامل وعميق لطبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية، بالنظر إلى العوامل المسببة للتقارب والتوتر، مع إتباع منهجية تحليلية نقدية مدعومة بالمصادر العلمية.

معوقات الدراسة

واجهت هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات التي أثرت على وتيرة العمل البحثي ودقة التحليل ولعل من أهم هذه المعوقات

جدة الموضوع حيث يعد موضوع العلاقات الجزائرية الفرنسية بين عامي 20219و2024 من المواضيع الحديثة التي تعاني ندرة الدراسات الأكاديمية المتخصصة وقلة المراجع والمصادر مما اضطرنا للاعتماد بشكل كبير على المقالات الصحفية والتقارير الرسمية والخطابات السياسية

صعوبة الوصول إلى بعض الوثائق الرسمية والغير متاحة باللغة العربية مما استدعى بذل جهد إضافي

كذلك تعدد الآراء واختلاف وجهات نظر الباحثين وتباين أراء الكتاب والمحللين حول طبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية فكل باحث يركز على اعتبارات معينة وإهمال جوانب أخرى.

الفصل الأول

فرص تطوير العلاقات

الجزائرية الفرنسية

تُعتبر العلاقات بين الجزائر وفرنسا واحدة من أكثر العلاقات الثنائية تعقيداً وخصوصية، بسبب السياق التاريخي الاستعماري الذي ترك أثره على مسارات التعاون والتفاعل بين الدولتين. ومع ذلك، فإن التغيرات السياسية والاجتماعية التي شهدها كل من الجزائر وفرنسا، خاصة منذ بدء الحراك الشعبي في الجزائر عام 2019، أوجدت فرصاً جديدة لإعادة تشكيل هذه العلاقات استناداً إلى أسس من الندية والمصالح المتبادلة.

يبدو أن كلا الطرفين أصبحا يعيان أهمية الانتقال من الإرث الثقيل المليء بالتوترات إلى شراكة إستراتيجية تُميزها التوازن والاستقرار، بحيث تشمل جوانب اقتصادية وثقافية وأمنية.وقد تجسدت هذه الرغبة في مجموعة من المبادرات الدبلوماسية، التصريحات الرسمية، والاتفاقيات الثنائية، التي تسلط الضوء على الإمكانيات الواعدة لتطوير العلاقات في مجالات متنوعة.

لذا، يتناول هذا الفصل دراسة الفرص المتاحة لتعزيز الشراكة الجزائرية الفرنسية من خلال ثلاثة محاور أساسية:

الفرص السياسية والدبلوماسية،

الفرص الاقتصادية والتجارية،

الفرص الثقافية والاجتماعية،

مع التركيز على الديناميكيات الجديدة التي قد تساهم في تجاوز الصعوبات التاريخية، وإقامة علاقة مستقبلية أكثر نضجاً وتكاملاً.

المبحث الأول: الفرص السياسية والدبلوماسية

تحتل العلاقات بين الجزائر وفرنسا مكانة تاريخية وسياسية مميزة، مما يجعلها نقطة محورية للنقاش والتفاعل على المستويين الإقليمي والدولي. رغم وجود توترات متكررة، يُعتبر الجانب السياسي والدبلوماسي من أبرز المجالات التي يمكن تطويرها، خاصة في ظل التحديات المشتركة مثل مسائل.

الأمن والهجرة والطاقة. شهدت الفترة ما بين 2019 و2024 جهودًا لتعزيز الحوار الثنائي وتقوية التعاون الرسمي. يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الفرص المتاحة لإنشاء شراكة سياسية أكثر توازنًا وتقديرًا لمصالح الجانبين.

المطلب الأول: مبادرات التقارب السياسي بعد الحراك الشعبي

أسفرت الأحداث عن تنحي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعد عقدين من قيادته. هذا الحراك، الذي تميز بخاصيته السلمية وشعبيته الواسعة، أطلق مرحلة جديدة في التاريخ السياسي الجزائري، كما أثر على علاقات البلاد الخارجية، وخاصة مع فرنسا، الشريك التاريخي السابق الذي كان يمثل الاستعمار.

في هذا السياق، أظهرت فرنسا بعض الحذر والمرونة في التعامل مع ما يجري في الجزائر. حاولت أن تقدم خطابًا متوازنًا يتجنب الظهور كطرف متدخل في الشؤون الداخلية، مع الحفاظ على قنوات التواصل السياسي مع الحكومة الجديدة التي نشأت بعد الحراك. كانت الخطوة الأولى من باريس تجسدت في تصريحات الرئيس إيمانويل ماكرون الذي وصف استقالة بوتفليقة بأنها "لحظة تاريخية"، مؤكدًا دعمه لعملية الانتقال التي يقودها الشعب الجزائري[1].

كما سعت فرنسا إلى تجديد آليات الحوار السياسي مع الجزائر، من خلال تبادل الزيارات بين مسؤولين سياسيين بارزين، ومحاولات لبناء الثقة عبر مجالات التعاون الأمني والسياسي. تجسدت هذه الديناميكية في اللقاءات التي تجمع بين كبار المسؤولين الفرنسيين ونظرائهم الجزائريين، وخاصة

---

[1]"فرنسا: استقالة بوتفليقة لحظة مهمة في تاريخ الجزائر"، هسبريس، 2 أبريل 2019 .

بعد انتخاب عبد المجيد تبون رئيسًا للجمهورية في ديسمبر 2019 وقد أظهر ماكرون في مناسبات متعددة، كما في مقابلات مع وسائل الإعلام الفرنسية، "احترامه لسيادة الجزائر" ورغبته في "فتح فصل جديد في العلاقات الثنائية".

على الرغم من النوايا المعلنة، لم يكن هذا الطريق خاليًا من التوترات، خصوصًا حين تتعلق الأمور بملفات الذاكرة التاريخية والتصريحات السياسية الفرنسية المرتبطة بالاستعمار، والتي أثارت ردود فعل قوية في الشارع الجزائري.

ومع ذلك، فإن الحراك الشعبي ساهم بطريقة غير مباشرة في تعديل العلاقة السياسية بين البلدين، وأجبر فرنسا على تغيير خطابها التقليدي والنظر إلى الجزائر الجديدة كشريك ذو سيادة كاملة، مما أتاح الفرصة لبناء علاقات سياسية قائمة على الاحترام المتبادل والتعاون الذي يعكس التوازن في المصالح.

المطلب الثاني: الزيارات الرسمية المتبادلة

كانت الزيارات الرسمية المتبادلة بين الجزائر وفرنسا محوراً أساسياً في إعادة إحياء العلاقات الثنائية بين الدولتين، خاصة بعد الفتور الذي اتسم به الفترة التي تلت الحراك الشعبي في 2019. لم تكن تلك الزيارات مجرد مظاهر دبلوماسية، بل احتوت على رسائل سياسية هامة، وجهود لإعادة تشكيل العلاقة التاريخية المعقدة بين دولتين تربطهما روابط استعمارية وثقافية، بالإضافة إلى تحديات جيواستراتيجية مشتركة.

أولا: زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى الجزائر (اغسطس 2022)

تعتبر زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى الجزائر في أغسطس 2022 نقطة تحوّل رئيسية في مسار العلاقات الثنائية. أُجريت الزيارة بعد أشهر من توتر دبلوماسي إثر تعليقات سابقة لماكرون في أكتوبر 2021، والتي ألقى فيها الشك على وجود أمة جزائرية قبل الاحتلال الفرنسي، مما أثار ردود فعل غاضبة من السلطات الجزائرية ودفعها لاستدعاء سفيرها في باريس.

إلا أن زيارة عام 2022 جاءت ضمن جهود لإصلاح العلاقة. وركزت هذه الزيارة على ثلاث نقاط رئيسية:

• **إعادة بناء الثقة السياسية:** من خلال تصريحات ماكرون التي أظهرت "احترام فرنسا لسيادة الجزائر"، ورغبته في فتح فصل جديد يعتمد على الحوار والتعاون.

• **ملف الذاكرة التاريخية:** حيث تم الاتفاق على تشكيل "لجنة مشتركة من المؤرخين" لدراسة الحقبة الاستعمارية (1830–1962) بهدف "تجاوز الخلافات دون إنكار أو توبة" كما عَبّر ماكرون[2].

• **التعاون الاستراتيجي:**وخصوصًا في مجالات الطاقة، نظرًا للأزمة الأوكرانية وحاجة أوروبا لتنوع مصادر الطاقة، مما جعل الجزائر شريكًا رئيسيًا لفرنسا في هذا الصدد.[3]

ثانيا: الزيارات المتبادلة على المستوى الحكومي والوزاري

بجانب الزيارات الرئاسية، شهدت السنوات الأخيرة سلسلة من الاجتماعات الثنائية على مستوى وزاري، منها:

• **زيارة وزيرة الخارجية الفرنسية كاثرين كولنا** إلى الجزائر في 2022، حيث تناولت قضايا التعاون الاقتصادي والهجرة.[4]

• **الوفود الجزائرية التي زارت باريس** لمناقشة مواضيع التعليم العالي، وتحسين ظروف الجالية الجزائرية، وتعزيز التعاون في قطاعي الطاقة والبيئة.

لم تقتصر هذه الزيارات على التصريحات البروتوكولية، بل أسفرت عن توقيع اتفاقيات تعاون في مجالات متعددة مثل:

---

[1]Élysée, "Visit of the French President to Algeria", 26 août 2022.

[2]Le Monde, "France, Algeria sign declaration of 'irreversible progress' in ties", 27 août 2022.

[1] BBC News, "France's Emmanuel Macron to mend Algeria ties as energy crisis bites", 25 August 2022.

[2]نفس المرجع (6)

[3]"Lutte antiterroriste et stabilisation du Sahel: L'Algérie, un pays pivot", *La Sentinelle*, 24 juillet 2024.

- الطاقة والانتقال الطاقوي
- الثقافة والتعليم
- الرقمنة والتكنولوجيا
- التكوين المهني والتعاون الأمني[5]

ثالثا: أثر هذه الزيارات على العلاقات الثنائية

أسهمت هذه الزيارات في:

- تقليل حدة التوترات السياسية والدبلوماسية.
- بناء أجندة تعاون جديدة تتماشى مع التحولات الإقليمية والدولية.
- تعزيز الحوار الاستراتيجي المستدام بين البلدين.[6]

ومع ذلك، رغم التقدم الظاهر، لا تزال بعض القضايا مثل الهجرة غير الشرعية، والتأشيرات، والذاكرة التاريخية تشكل تحديات حقيقية أمام إنشاء علاقة متوازنة ومستقرة.

*حيث أكد رئيس وشدد في خطابه عند زيارة ماكرون إلى الجزائر على أهمية احترام السيدة الوطنية والاستقلال مشيرًا إلى أن الجزائر لن تقبل أي تدخل في شؤونها الداخلية بالإضافة إلى اعتذار فرنسا عن الحقبة الاستعمارية حيث أشار إلى أهمية الاعتراف بالحقبة الاستعمارية وأثارها،مع التأكيد على ضرورة الاعتذار عن الأفعال التي ارتكبت في تلك الفترة، كما أشار إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية حيث أكد على أهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتحسين التبادل التجاري و الاستثمار،كم أكد على التعاون في مجال التعليم و الثقافة من خلال تشديده على

---

[2]"Lutte antiterroriste et stabilisation du Sahel: L'Algérie, un pays pivot", *La Sentinelle*, 24 juillet 2024.

الموقع الرسمي لمؤسسة التليفزيون الجزائري خطاب رئيس الجمهورية بقصر المؤتمرات مراد رايس.

الموقع الرسمي لخطاب رئيس فرنسا ماكرون بقصر إليزيه https://www.elysee.fr/en/all-actualities

تعزيز التعاون في مجال التعليم و الثقافة مع التأكيد على ضرورة تعزيز اللغة العربية و الثقافة الجزائرية.

*تعليق على خطاب رئيس الجمهورية حيث أثنى الكثيرون على أهمية الحوار والتواصل بين البلدين مع التأكيد على ضرورة تعزيز التفاهم المشترك، كما أشار البعض إلى التحديات التاريخية التي لاتزال تؤثر على العلاقات بين البلدين مع التأكيد على ضرورة مواجهة هذه التحديات،بالإضافة على تأكيد البعض على أهمية تعزيز العلاقات بين البلدين مع التأكيد على ضرورة العمل المشترك لتحقيق مصالح البلدين.

رد ماكرون على خطاب رئيس الجمهورية حيث أكد ماكرون على أهمية تعزيز التعاون بين فرنسا و الجزائر في مختلف المجالات، بالإضافة إلى الاعتراف بالتاريخ حيث أشار ماكرون إلى أهمية الاعتراف بالتاريخ بين البلدين و العمل على بناء مستقبل مشترك،كما شدد على أهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتحسين التبادل التجاري و الاستثمارات، بالإضافة إلى تأكيده على أهمية تعزيز التعاون في مجال التعليم و الثقافة بين البلدين.

تعليق على خطاب ماكرون أثنى الكثيرون على أهمية الحوار والتواصل بين البلدين مع التأكيد على ضرورة تعزيز التفاهم المشترك، بالإضافة على تأكيد البعض على أهمية تعزيز العلاقات بين البلدين مع التأكيد على ضرورة العمل المشترك لتحقيق مصالح البلدين.

المطلب الثالث: التعاون الأمني بين الجزائر وفرنسا

أولًا: السياق الجيوسياسي للتعاون الأمني

يعتمد التعاون الأمني بين الجزائر وفرنسا على مجموعة من الاعتبارات الجيوسياسية والاستراتيجية، وأهمها:

- الموقع الحيوي للجزائر كبوابة نحو القارة الإفريقية.
- تهديدات الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي.
- قضايا الهجرة غير النظامية والتهريب.
- المصالح العسكرية والاقتصادية الفرنسية في شمال إفريقيا.

تشكل الجزائر قوة إقليمية ذات نفوذ كبير في المسائل الأمنية الإقليمية، وتحتاج فرنسا للتنسيق معها من أجل الحفاظ على استقرار مناطق نفوذها التقليدية، خصوصًا ضمن منطقة الساحل (مالي، النيجر، تشاد...)[7].

ثانيًا: التعاون في مجال مكافحة الإرهاب

مع بدء التهديدات الإرهابية في الساحل بعد سقوط ليبيا عام 2011، بدأ التعاون الأمني الجاد بين الجزائر وفرنسا، والذي زاد في عام 2019 مع تصاعد النشاط الإرهابي في مالي والنيجر وبوركينا فاسو.

رفضت الجزائر الانخراط عسكريًا بشكل مباشر في العملية التي قادتها فرنسا، والمعروفة بـ"برخان"، لكنها تعاونت كحليف استخباراتي رئيسي من خلال تبادل المعلومات حول الجماعات الإرهابية العابرة للحدود.

قامت الجزائر بدور هام في الوساطة السياسية والأمنية، خاصة من خلال اتفاق الجزائر للسلام في مالي في عام 2015، والذي تواصل متابعة تنفيذه.

تعمل الأجهزة الأمنية الجزائرية والفرنسية على آليات تنسيق مشتركة، من خلال لجان ثنائية وزيارات دورية بين المسؤولين في وزارتي الداخلية والدفاع بالبلدين.

أمثلة عملية:

اجتماع اللجنة الأمنية المشتركة في باريس (2021).

زيارة وزير الداخلية الفرنسي "جيرالد دارمانان" إلى الجزائر عام 2022 لمناقشة قضايا الأمن والهجرة.

ثالثًا: التعاون في مجال مكافحة الهجرة غير النظامية

تُعتبر الجزائر واحدة من البلدان الحيوية في جهود فرنسا لمواجهة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا.

---

[1]"La lutte contre le terrorisme et la situation au Sahel au cœur d'échanges avec l'OTAN", *La Sentinelle*, 30 /12/ 2024.

على الرغم من بعض التوترات أحيانًا المتعلقة بملف "الترحيل"، إلا أن التعاون الأمني في هذه المسألة مستمر، حيث تلتزم الجزائر باستعادة رعاياها المهاجرين غير النظاميين مقابل تسهيلات في إصدار التأشيرات والدعم التكنولوجي لمراقبة الحدود.

تعتمد فرنسا أيضًا على الجزائر للحد من تدفق المهاجرين من دول الساحل عبر أراضيها.

أبرز مجالات التعاون:

- تبادل المعلومات حول شبكات تهريب البشر.
- مراقبة الحدود الجنوبية للجزائر (النيجر، مالي).
- ترحيل الرعايا بطريقة منظمة.

رابعًا: التعاون في الأمن السيبراني ومكافحة الجريمة المنظمة

- مع تزايد التهديدات الرقمية (التجسس، القرصنة)، بدأ البلدان في تبادل الخبرات الأمنية في مجال الأمن السيبراني.
- كما يتم التنسيق بين الشرطة الجزائرية والفرنسية من خلال الإنتربول و"الشبكة الأوروبية الإفريقية للأمن"، لضبط عصابات تهريب الأسلحة والمخدرات.

خامسًا: واقع التعاون الأمني

رغم وجود هذا التعاون، إلا أن هناك بعض العقبات:

- اختلاف الآراء حول الوجود الفرنسي في إفريقيا (الجزائر تؤيد الحلول السياسية بدلاً من العسكرية).
- تدهور العلاقات في بعض الأوقات بسبب قضايا سياسية (تصريحات حول التاريخ، مسائل الذاكرة).
- مخاوف جزائرية من الاختراق ألاستخباراتي الفرنسي.

المبحث الثاني: الفرص الاقتصادية والتجارية

العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا تُعد من أبرز جوانب الشراكة بين البلدين. فرغم التحديات السياسية، ظلت المصالح الاقتصادية عاملًا استراتيجيًا يدفع نحو تعزيز الروابط الثنائية. شهدت هذه العلاقات تطورًا ملحوظًا خاصة بعد الحراك الشعبي سنة 2019، حيث أبدت الجزائر نية لإعادة هيكلة شراكاتها الاقتصادية بما يخدم مصالحها الوطنية، دون أن تقطع الجسور مع الشريك الفرنسي التقليدي.

المطلب الأول: الاستثمارات الفرنسية في الجزائر

أولا: أهمية فرنسا كشريك اقتصادي تاريخي

تعتبر فرنسا واحدة من الشركاء الاقتصاديين التقليديين للجزائر، وذلك بسبب العلاقات التاريخية المعقدة التي نشأت خلال فترة الاستعمار، ما أسفر عن وجود روابط اقتصادية وثقافية عميقة. وعلى الرغم من مساعي الجزائر في السنوات الأخيرة لتنويع شركائها الاقتصاديين، إلا أن فرنسا لا تزال تحتفظ بموقع بارز بين المستثمرين الأجانب في الجزائر.

وفقًا لتقرير الغرفة الجزائرية–الفرنسية للتجارة والصناعة، تصدرت فرنسا قائمة المستثمرين الأجانب في الجزائر في القطاعات غير المتعلقة بالنفط، وتحتل المرتبة الثالثة كأكبر شريك تجاري بعد الصين وإيطاليا.

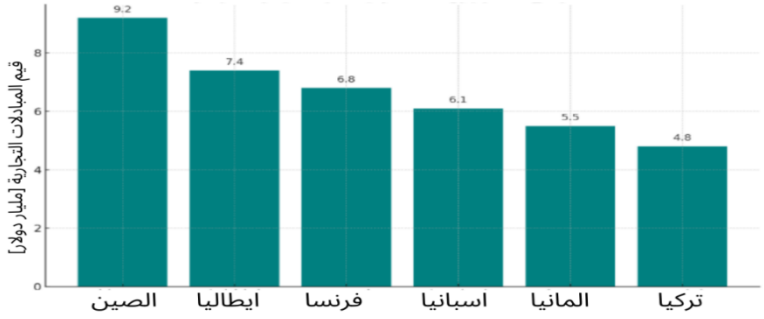

الشكل1: المخطط يُظهر ترتيب فرنسا بين الشركاء التجاريين الرئيسيين للجزائر2023.

Nora Semmar, *Les relations économiques France-Algérie à l'ère postcoloniale*, mémoire de Master, Université de Paris-Nanterre, 2022, p. 65.

هذا المخطط يُظهر ترتيب فرنسا بين الشركاء التجاريين الرئيسيين للجزائر، ويوضح أن

فرنسا تحتل المرتبة الثالثة بعد الصين وإيطاليا من حيث قيمة المبادلات التجارية.

ثانيا: القطاعات المستهدفة في الاستثمارات الفرنسية

أ. الصناعة التحويلية:

يمثل مصنع رينو في وهران، الذي تم تأسيسه عام 2014، تجربة ملهمة في مجال الصناعة الميكانيكية.

تم تنفيذ مشاريع في قطاع بناء المواد مثل لافارج الجزائر في صناعة الأسمنت.

توجد شركات تعمل في مجال الصناعات الغذائية مثل دانون وبل.

ب. الصناعات الصيدلانية:

تُعتبر شركة سانوفي الفرنسية من أكبر المستثمرين في صناعة الأدوية في الجزائر.

شهد إنتاج الأدوية المحلية تطورات ملحوظة تهدف إلى تقليل الاعتماد على الواردات.

ج. القطاع البنكي والمالي:

تتمتع بنوك فرنسية مثل سوسيتيه جنرال وبي إن بي باريبا بوجود قوي في السوق الجزائرية.

رغم وجود بعض القيود القانونية، تبقى هذه المؤسسات نشطة في تقديم التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة.[8]

---

[1]"Les banques françaises en Algérie face au défi de la modernisation", *Jeune Afrique*, 18 mars 2024.

[2]"Air France, toujours un acteur stratégique en Algérie", *France24*, 10 avril 2024.

د. قطاع الخدمات:

تتضمن الاستثمارات في مجالات النقل الجوي والسياحة، حيث تظل إير فرانس من الشركات الرائدة في الخطوط الجوية الجزائرية.

تشمل الاستثمارات أيضًا قطاع التعليم، من خلال التعاون بين الجامعات ومراكز التدريب المشتركة[9].

ثالثا: دوافع الاستثمارات الفرنسية

القرب الجغرافي والروابط الثقافية واللغوية.

حجم السوق الجزائري، الذي يتجاوز 44 مليون نسمة، وما يتمتع به من إمكانيات.

رغبة فرنسا في الحفاظ على نفوذها الاقتصادي في منطقة المغرب العربي، لاسيما في ظل التوسع الصيني والتركي.

أ: العراقيل والتحديات

تغير المناخ الاستثماري في الجزائر، خاصة بعد صدور قانون الاستثمار الجديد في عام 2022.

وجود بيروقراطية وغياب الشفافية في بعض الإجراءات.

التوترات السياسية التي تؤثر موعديًا على الثقة بين المستثمرين[10].

ب: آفاق تطوير الاستثمارات

تسعى الجزائر لجذب استثمارات ذات قيمة مضافة، مع التركيز على نقل التكنولوجيا والمعرفة.

تم إطلاق عدة مناطق صناعية وتسهيلات في الإجراءات الإدارية، لاسيما بعد تعديل قوانين الاستثمار.

دعوة الشركات الفرنسية لتبني نموذج الشراكة بدلاً من التوريد، أي الاستثمار محليًا بدلاً من تصدير المنتجات النهائية فحسب.

---

[1]Ministère de l'Industrie et de la Production pharmaceutique, *Plan national de relance industrielle 2023-2025*, Alger, 2023.

خطاب رئيس الجمهورية حيث أكد في خطابه على أهمية تعزيز الاستثمارات الفرنسية في الجزائر وتحسين البيئة الاستثمارية، كما شدد على أهمية التعاون الاقتصادي بين البلدين وتحسين التبادل التجاري و الاستثمارات، كما أشار على أهمية الاستفادة المتبادلة من الاستثمارات وتحقيق مصالح البلدين كما أكد على أهمية تحسين البيئة الاستثمارية في الجزائر وتقديم التسهيلات الاستثمارات الأجنبية.

تعليق على خطاب رئيس الجمهورية أثنى الكثيرون على أهمية الاستثمارات الفرنسية في الجزائر مع التأكيد على ضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين،كما أشار البعض إلى التحديات المستقبلية التي قد تواجه الاستثمارات في الجزائر ،مع التأكيد على ضرورة العمل المشترك لتحقيق مصالح البلدين، كما أكد البعض أهمية تعزيز الآفاق المستقبلية من خلال الاستثمارات الفرنسية في الجزائر مع التأكيد على ضرورة العمل المشترك لتحقيق مصالح البلدين.

رد ماكرون حول خطاب رئيس الجمهورية أكد ماكرون على أهمية تعزيز الاستثمارات الفرنسية في الجزائر مع التأكيد على ضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين، كما أشار إلى أهمية الاستفادة المتبادلة من الاستثمارات وتحقيق مصالح البلدين، كما شدد على أهمية تحسين البيئة الاستثمارية في الجزائر وتقديم التسهيلات للاستثمارات الأجنبية.

تعليق على خطاب ماركون أثنى الكثيرون على أهمية الاستثمارات الفرنسية في الجزائر مع التأكيد على ضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين، وأشار البعض إلى التحديات المستقبلية التي قد تواجه الاستثمارات في الجزائر مع التأكيد على ضرورة العمل المشترك لتحقيق مصالح البلدين، و أكد البعض على أهمية تعزيز الأفاق المستقبلية من خلال الاستثمارات الفرنسية في الجزائر مع التأكيد على ضرورة العمل المشترك لتحقيق مصالح البلدين.

المطلب الثاني: تنوع مجالات التعاون بين الجزائر وفرنسا

أولا: التعاون في مجال الطاقة

يعتبر قطاع الطاقة من الأسس المحورية في العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا، نظرًا لأن الجزائر تعد من أبرز المصدّرين للغاز الطبيعي إلى أوروبا، وبالأخص فرنسا.

أ. الغاز الطبيعي والطاقات المتجددة:

تقوم الجزائر بإمداد فرنسا بالغاز الطبيعي من خلال عقود طويلة الأجل، لا سيما مع شركة Sonatrach الجزائرية وشركة Engie الفرنسية.[11]

مع تزايد أزمة الطاقة في أوروبا بعد النزاع في أوكرانيا، أصبحت الجزائر تلعب دورًا أكبر كمصدر بديل[12].

أبدت فرنسا اهتمامًا متزايدًا في مجال الاستثمار بالطاقة الشمسية والطاقة المتجددة في الجزائر.

ب. التعاون التكنولوجي في الطاقة:

تم إبرام اتفاقيات تهدف إلى نقل المعرفة الفرنسية الخاصة بكفاءة الطاقة إلى الجزائر.

موقع شركة سوناطراكSonatrach ، "شراكتنا مع Engie الفرنسية"، https://www.sonatrach.com

Le Monde, “L’Algérie, un partenaire énergétique incontournable pour l’Europe ?”, https://www.lemonde.fr

وزارة الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة الجزائرية، "الاتفاقيات الدولية"، https://www.mteer.gov.dz

الموقع الرسمي لمؤسسة التليفزيون الجزائري خطاب رئيس الجمهورية بقصر المؤتمرات مراد رايس.

الموقع الرسمي لخطاب رئيس فرنسا ماكرون بقصر إليزيه https://www.elysee.fr/en/all-actualities

Chambre de Commerce et d’Industrie Algéro-Française، "تقرير الاستثمارات الفرنسية"، https://www.ccifrance-algerie.com

تتضمن مشاريع مشتركة للبحث والتطوير بين مؤسسات جزائرية وجامعات فرنسية تتعلق بالطاقة النظيفة.[13]

ثانيا: التعاون في المجال الصناعي

أ. الصناعة الميكانيكية:

من النماذج البارزة مصنع Renault في وهران، الذي أنشأ شراكة صناعية هامة في مجال تصنيع السيارات.[14]

حاليًا، تدور مناقشات حول توسيع الشراكة في تصنيع قطع الغيار وتدريب المهنيين المرتبط بالصناعة الميكانيكية.

ب. الصناعات الغذائية والصيدلانية:

تحظى شركات مثل Danone وLactalis وBel باستثمارات في الجزائر، حيث توفر فرص عمل وتساهم في تبادل الخبرات.[15]

كما ذُكر سابقًا، تحتل شركات مثل Sanofi وServier مكانة رائدة في سوق الأدوية الجزائري.

ثالثا: التعاون في مجال الخدمات: التعليم، الصحة، النقل

أ. التعليم والتكوين:

توجد اتفاقيات تعاون بين الجامعات الجزائرية ونظيراتها الفرنسية مثل جامعة باريس– نانتير وجامعة تولوز والجامعة الافتراضية الفرنسية.

يستفيد آلاف الطلاب الجزائريين سنويًا من برامج منح للدراسة في فرنسا.[16]

---

https://www.diplomatie.gouv.fr

الموقع الرسمي لشركة Sanofi الجزائر، https://www.sanofi.dz

[1] وزارة الصحة الجزائرية، "الشراكات الدولية في المجال الصحي"، https://www.sante.gov.dz

ب. النقل الجوي:

تُعد شركة Air France من أبرز الشركات التي توفر خدمات النقل الجوي بين الجزائر وفرنسا، ولها تعاونات مع شركة الخطوط الجوية الجزائرية.

يعتبر قطاع النقل فرصة للتعاون في مجالات صيانة الطائرات والتدريب.

ج. الصحة:

يوجد تعاون بين المستشفيات الجزائرية ومؤسسات صحية فرنسية في مجالات التدريب وتبادل الخبرات، خاصة في علاج أمراض القلب والسرطان والرعاية الحرجة.

رابعا: مستقبل التعاون المتنوع

تسعى الجزائر إلى التحول من نموذج التوريد إلى نموذج الشراكة، مع التركيز على التصنيع المحلي ونقل التكنولوجيا.

من جانبها، تسعى فرنسا للحفاظ على مكانتها المميزة، خصوصًا مع دخول شركاء جدد إلى السوق الجزائرية مثل الصين وإيطاليا وتركيا وروسيا.[17]

المطلب الثالث: الشراكة الاقتصادية والتجارية طويلة المدى بين الجزائر وفرنسا

أولا: أهمية العلاقات الاقتصادية طويلة الأمد

تستند العلاقة الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا إلى تاريخ عريق من التبادلات التجارية والاستثمار، والذي يعود إلى الفترة التي تلت الاستقلال، حيث يظهر تداخل كبير في عدة مجالات حيوية. ومع ذلك، في الفترة ما بين 2019 و2024، تم تسليط الضوء على ضرورة تحديث أسس هذه الشراكة لجعلها أكثر توازناً واستدامة[18].

ثانيا: محاور الشراكة الاقتصادية الطويلة الأمد

---

[1]وزارة الاقتصاد الجزائرية، "علاقات الجزائر الاقتصادية الثنائية"، https://www.made.gov.dz

أ. تعزيز التعاون الاستراتيجي

• كان لزيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى الجزائر في أغسطس 2022 تأثير كبير، حيث تم توقيع عدة اتفاقيات استراتيجية في مجالات الطاقة والتكنولوجيا والصناعة.

• تم إنشاء ما يُعرف باللجنة الحكومية رفيعة المستوى للتعاون الاقتصادي بين الجزائر وفرنسا، والتي تجتمع بشكل دوري لمتابعة المشاريع الكبرى[19].

ب. دعم مشاريع مشتركة على المدى البعيد

• تعتبر مشاريع مثل مصنع "رونو" في وهران ومصنع الأدوية "سانوفي" أمثلة على الشراكات الإنتاجية التي تتجاوز التجارة التقليدية.

• تم إطلاق مشروعات في مجالات الطاقات المتجددة والتكنولوجيا الخضراء في الجزائر، بدعم من مؤسسات فرنسية.

ج. شراكة تعليمية ومهنية تدعم الاقتصاد

• يتم التركيز على التدريب المهني في مجالات الصناعة والطاقة، لتحسين مهارات القوة العاملة الجزائرية وفقاً للمعايير الأوروبية[20].

• يسهم التعاون بين الجامعات والمعاهد التكنولوجية الجزائرية والفرنسية في تعزيز البحث والابتكار في الصناعة.

ثالثا: تطور المبادلات التجارية بين البلدين (2019–2024)

• شهدت المبادلات التجارية تحسناً نسبياً بعد فترة من التوتر الدبلوماسي، حيث وصلت قيمة الصادرات الفرنسية إلى الجزائر حوالي 5.3 مليار يورو في عام 2022.

• الجزائر تصدر نحو فرنسا أساساً المحروقات والمواد الخام، بينما تستورد المواد الغذائية والأدوية والآلات والسيارات.

---

[2]الإليزيه - بيان مشترك حول زيارة ماكرون إلى الجزائر، 2022، https://www.elysee.fr

[1]France Diplomatie, "Partenariats économiques franco-algériens", https://www.diplomatie.gouv.fr

• على الرغم من المنافسة الدولية (مثل الصين وتركيا وإيطاليا)، لا تزال فرنسا واحدة من أكبر خمسة شركاء تجاريين للجزائر.

رابعا:عقبات أمام الشراكة طويلة الأجل

رغم وجود علامات على شراكة مستدامة، إلا أن هناك عوائق تعترض تطورها:

• تحتاج البيئة الاستثمارية في الجزائر إلى تحسينات (مثل البيروقراطية والقوانين الجمركية وحماية الاستثمارات).

• القضايا السياسية والذاكرة الاستعمارية تؤثر أحياناً على ثقة المستثمرين الفرنسيين.

• توجه الجزائر نحو تنويع شركائها يزيد من حدة المنافسة، خاصة مع الصين وتركيا.

خامسا: آفاق مستقبلية للشراكة

• من المتوقع أن تتجه الشراكة نحو نموذج "رابح–رابح" الذي يعتمد على تبادل الخبرات، وتوطين الصناعة، وتوفير فرص عمل للشباب.

• تدرك فرنسا أن الحفاظ على مكانتها كشريك اقتصادي للجزائر يتطلب استثمارات طويلة الأجل، ونقل التكنولوجيا، وتفادي الهيمنة السياسية[21].

المبحث الثالث: الفرص الثقافية والاجتماعية بين الجزائر وفرنسا

[1] البنك الدولي – تقرير مناخ الاستثمار في الجزائر، https://www.worldbank.org

تتميز الروابط الثقافية والاجتماعية بين الجزائر وفرنسا بأنها من أقدم العلاقات التي تعكس تاريخاً طويلاً من التبادل والتفاعل الحضاري، نتيجة لفترة الاستعمار وما تلاها من هجرات وتفاعلات مجتمعية. بالرغم من التغيرات السياسية، ظلت مجالات الثقافة والتعليم في صدارة مجالات التعاون المستمر بين الدولتين، حيث يتمتع الطرفان بإرث مشترك يظهر

في اللغة، الأدب، النظام التعليمي، وحتى في العلاقات بين المجتمعات.

المطلب الأول: التبادل الثقافي والتعليمي بين البلدين

1. اللغة الفرنسية كجسر ثقافي

تعتبر اللغة الفرنسية من أبرز عناصر التداخل الثقافي الذي يربط الجزائر بفرنسا، حيث تظل تدرس في المدارس الجزائرية كمادة رئيسية منذ الصفوف الأولى. يُعتبر هذا الانتشار اللغوي عاملاً أساسياً في تعزيز الفهم المتبادل والتواصل الأكاديمي والثقافي بين الدولتين[22].

2. ثانيا: برامج التبادل الجامعي والعلمي

تستفيد الجامعات الجزائرية من شراكات موسعة مع الجامعات الفرنسية من خلال برامج التبادل الأكاديمي، وأحد تلك البرامج الشهيرة هو "إيراسموس+" الذي يموله الاتحاد الأوروبي ويشمل الجزائر.

كما أبرمت الجزائر اتفاقيات تعاون علمي مع مؤسسات تعليمية فرنسية مثل باريس–نانتير وتولوز وجامعة إيكس مارسيليا، مما يُسهل تبادل الأساتذة والباحثين، بالإضافة إلى تنظيم مؤتمرات علمية مشتركة[23].

تطور عدد الطلاب الجزائريين في فرنسا(2019–2023)

عدد الطلاب الجزائريين المسجلين في فرنسا	السنة الجامعية

[2] عبد الله بن عجمية، *اللغة الفرنسية في الجزائر: بين التاريخ والواقع المعاصر*، مجلة الآداب واللغات، جامعة الجزائر 2، العدد 28، 2021، ص. 114.

[1]الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي الجزائريةwww.mesrs.dz :، تاريخ الاطلاع: 15 أفريل 2025.

2019–2020	31,196
2020–2021	30,000
2021–2022	31,032
2022–2023	32,147

جدول 1 : تطور عدد الطلاب الجزائريين المسجلين في فرنسا.

المصدر: تقارير Campus France ووسائل إعلام فرنسية.

3. المعهد الفرنسي في الجزائر

يعتبر المعهد الفرنسي من أبرز الأدوات الثقافية الفرنسية في الجزائر، حيث يمتلك فروعاً في المدن الكبرى مثل العاصمة وهران، عنابة، وقسنطينة، ويقدم:

دورات تعليم اللغة الفرنسية.

أنشطة ثقافية ومعارض وتجمعات فنية.

دعم للطلاب الجزائريين الذين يرغبون في الدراسة في فرنسا[24].

4. المنح الدراسية والتكوين المهني

تقدم الحكومة الفرنسية سنوياً مئات المنح الدراسية للطلاب الجزائريين، خاصة في مرحلة الماجستير والدكتوراه، حيث تُعطى الأولوية للحقول التقنية والهندسية والعلوم الاجتماعية. كما تُعزز التكوين المهني المشترك خاصة في مجالات الطاقة والصناعة والخدمات[25].

5. تبادل الفنون والتراث

[2] الموقع الرسمي للمعهد الفرنسي في الجزائرwww.if-algerie.com :، تاريخ الاطلاع: 15 أفريل 2025.

[1] وكالة Campus France الجزائر، التقرير السنوي 2023، ص. 7.

تقوم الجزائر وفرنسا بتنظيم دورات مشتركة في مجالات التراث والفنون، حيث تم التعاون بين متحف الباردو في الجزائر ومتحف اللوفر في باريس في مشاريع توثيق رقمي للآثار، بالإضافة إلى تنظيم أسابيع ثقافية ومعارض فنية[26].

6. المطلب الثاني: دور الجالية الجزائرية بفرنسا في تعزيز العلاقات بين البلدين

تُعتبر الجالية الجزائرية في فرنسا واحدة من أكبر الجماعات الأجنبية، حيث يُقدّر لعدد أعضائها بأكثر من 4 ملايين فرد بين مقيم ومواطن ذي أصول جزائرية، مما يجعلها عنصرًا أساسيًا في تعزيز الفهم المتبادل والتقارب بين الشعبين. وقد ساهمت هذه الجالية على مر العصور في بناء قنوات التواصل الاجتماعي والثقافي والاقتصادي بين الجزائر وفرنسا.

1. الدور الثقافي والاجتماعي

تسعى الجالية الجزائرية للحفاظ على هويتها الثقافية في فرنسا من خلال الجمعيات الثقافية والدينية، وكذلك عبر تنظيم الأنشطة التي تعرّف بالتراث الجزائري.

تقوم الجالية بإدارة فعاليات مثل المهرجانات الموسيقية، عروض الأفلام الجزائرية، وأسابيع الطهي والفن التقليدي، مما يسهم في نشر الثقافة الجزائرية ضمن المجتمع الفرنسي[27].

2.الروابط العائلية العابرة للحدود

كثير من أفراد الجالية يحتفظون بروابط وثيقة مع عائلاتهم في الجزائر، مما يعزز التفاعل الإنساني والاجتماعي بين البلدين.

تعتبر زياراتهم السنوية إلى الجزائر أيضًا عاملاً حيويًا في الاقتصاد، إذ تساعد في تنشيط السياحة وتحويلات العملات الأجنبية[28].

3.الدور السياسي والحقوقي

---

[2]وزارة الثقافة الفرنسية، قسم التعاون الثقافي الدولي، وثيقة: "المشاريع الثقافية مع الجزائر"، 2022.

[3]Samir Amar, *Les Algériens en France: entre mémoire et intégration*, Revue des Migrations, 2022, p. 54.

[1]Ministère des Affaires Étrangères Algérien, *Rapport sur la diaspora*, 2023.

يوجد شخصيات ذات جذور جزائرية تشغل مناصب سياسية وإعلامية هامة في فرنسا، مما يُعزز من صوت الجالية ويُدافع عن قضاياها.

كما تُمارَس فاعلية من قبل جمعيات حقوقية جزائرية في فرنسا التي تدعو إلى معالجة المواضيع المشتركة مثل طلبات التأشيرات، الهجرة، والتمييز، وتساهم بشكل غير مباشر في تحسين العلاقات بين الحكومتين[29].

4.التحويلات المالية والمساهمة الاقتصادية

تُعتبر تحويلات الجالية الجزائرية عنصر دعم مالي حيوي للاقتصاد الجزائري، حيث بلغت قيمتها في بعض السنوات أكثر من 1.5 مليار دولار.

علاوة على ذلك، يقوم بعض أبناء الجالية بالاستثمار في مشاريع داخل الجزائر في مجالات مثل العقارات، التجارة، وحتى الصناعات الصغيرة، مما يربط بين الاقتصاديين[30].

5.الجالية كجسر للمصالحة التاريخية

الجيل الجديد من الجالية يقوم بدور متوازن في تعزيز خطاب المصالحة التاريخية بين البلدين، من خلال المبادرات الثقافية والأكاديمية التي تسعى لتجاوز آثار الماضي.

هناك جمعيات شبابية تعمل على تعزيز الحوار بين الثقافتين وتشجيع الاندماج الإيجابي الذي يحافظ على الانتماء المزدوج (جزائري – فرنسي)[31].

- **مقارنة بين الجاليات المغاربية الرئيسية في فرنسا:**

---

[2]Le Monde, "Les Franco-Algériens dans la vie politique française", édition du 10 mars 2024.

[3]Banque mondiale، تقرير التحويلات المالية، 2023.www.worldbank.org :

[1]- Collectif Jeunes Franco-Algériens, *Initiatives pour la mémoire et le vivre-ensemble*, Paris, 2022.

[2] Organisation internationale de la Francophonie, *La langue française dans le monde*, Rapport 2022, p. 89.

الجنسية	عدد افراد التقريبي	النسبة الاجمالية للمهاجرين
الجزائرية	807,5000	12.2%
المغربية	755,4000	11.7%
التونسية	275,9000	4.8%

جدول 2 :الجاليات المغاربية الرئيسية في فرنسا.

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية(INSEE)

المطلب الثالث: عامل اللغة كوسيلة للتقارب بين البلدين

تُعتبر اللغة الفرنسية من أبرز الوسائل التي ساهمت في تعزيز التقارب الثقافي والاجتماعي بين الجزائر وفرنسا، بحكم الإرث الاستعماري والتداخل التاريخي بين البلدين. ورغم النقاشات المستمرة حول مكانة اللغة الفرنسية في الجزائر، فإنها لا تزال تلعب دورًا محوريًا في التواصل الثنائي.

1. الانتشار الواسع للغة الفرنسية في الجزائر

- تُعد الجزائر من أكبر الدول الناطقة بالفرنسية خارج الفضاء الفرانكفوني الرسمي، حيث يُقدّر عدد مستخدمي اللغة الفرنسية بحوالي 15 مليون شخص، أي ما يمثل أكثر من ثلث السكان.
- تُستخدم الفرنسية كلغة ثانية في قطاعات التعليم العالي، الصحة، الإعلام، والقطاع المالي، مما يجعلها أداة رئيسية في التبادل العلمي والتقني مع فرنسا[32].

---

[1] Organisation internationale de la Francophonie, *La langue française dans le monde*, Rapport 2022, p. 89.

[2]Institut Français d'Algérie, *Rapport d'activités 2023*, www.if-algerie.com.

[3] Louisa Dris-Aït Hamadouche, "Francophonie et identité en Algérie", Revue Confluences Méditerranée, n°119, 2021.

2. التعليم الفرانكفوني والتبادل الجامعي

- تستند برامج التبادل الطلابي والأكاديمي بين البلدين على اللغة الفرنسية، حيث يتطلب التحاق الطلبة الجزائريين بالجامعات الفرنسية مستوى جيدًا من هذه اللغة.
- كما تسهم المعاهد الفرنسية في الجزائر، كمركز "المعهد الفرنسي(Institut Français) "، في تعزيز تعليم اللغة الفرنسية، وتنظيم امتحانات رسمية معترف بها مثل DELF و.DALF
- وتدعم الجامعات الفرنسية برامج الشراكة والبحث العلمي المشترك مع مؤسسات جزائرية باستخدام الفرنسية كلغة عمل أساسية[33].

3. اللغة كأداة للتأثير الثقافي

- تُستخدم الفرنسية في إنتاج وبث عدد كبير من البرامج الثقافية والفنية في الجزائر، سواء في القنوات التلفزيونية أو الصحافة المكتوبة أو الكتب، مما يُسهل من تصدير الثقافة الفرنسية إلى الجزائر والعكس.
- وتُعد اللغة الفرنسية وسيلة لتعزيز صورة فرنسا كمرجعية ثقافية وأكاديمية لدى شرائح واسعة من النخبة الجزائرية، رغم تنامي النقاشات حول مكانتها في المجتمع[34].

4. الرهانات المستقبلية للغة الفرنسية

- في السنوات الأخيرة، ظهرت توجهات لتعزيز اللغة الإنجليزية كلغة علمية، لكن ذلك لم يُلغِ أهمية الفرنسية في العلاقات الثنائية، بل جعلها تُستخدم بشكل مزدوج مع الإنجليزية في بعض القطاعات.

- وتبقى الفرنسية عاملًا من عوامل الاستمرارية في الشراكة الاقتصادية والتعليمية، خصوصًا في البرامج التقنية والطبية.[35]

*خطاب رئيس الجمهورية أكد الرئيس تبون على أهمية اللغة العربية في الهوية الجزائرية مع التأكيد على ضرورة تعزيز استخدامها في مختلف المجالات، وأشار إلى أهمية اللغة الفرنسية كأداة للتواصل بين الجزائر و فرنسا مع التأكيد على ضرورة تعزيز استخدامها في المجالات الاقتصادية والثقافية،كما شدد على أهمية تعزيز التعاون اللغوي بين البلدين من خلال تبادل الخبرات و البرامج التعليمية.

*تعليق على خطاب رئيس الجمهورية أثنى الكثيرون على أهمية اللغة في تعزيز العلاقات بين الجزائر و فرنسا مع التأكيد على ضرورة تعزيز استخدام اللغة العربية و الفرنسية في مختلف المجالات، وأشار البعض إلى التحديات اللغوية التي قد تواجه العلاقات بين البلدين مع التأكيد على ضرورة العمل المشترك لتجاوز هذه التحديات،كما أكد البعض على أهمية الأفاق المستقبلية لتعزيز التعاون اللغوي بين البلدين مع التأكيد على ضرورة العمل المشترك لتحقيق مصالح البلدين.

*رد الرئيس ماكرون على خطاب رئيس الجمهورية أشار ماكرون إلى أهمية اللغة الفرنسية في العلاقات بين فرنسا و الجزائر مع التأكيد على ضرورة تعزيز استخدامها في مختلف المجالات، كما أكد على أهمية التعاون اللغوي بين البلدين من خلال تبادل الخبرات و البرامج التعليمية،وشدد على أهمية تعزيز التفاهم الثقافي بين البلدين من خلال اللغة و الثقافة المشتركة.

*تعليق على خطاب رئيس ماكرون أثنى الكثيرون على أهمية اللغة في تعزيز العلاقات بين الجزائر و فرنسا مع التأكيد على ضرورة تعزيز استخدام اللغة الفرنسية في مختلف المجالات،وأشار البعض إلى التحديات اللغوية التي قد تواجه العلاقات بين البلدين مع التأكيد على ضرورة العمل المشترك لتجاوز هذه التحديات،كم أكد البعض على أهمية الآفاق المستقبلية لتعزيز التعاون اللغوي بين البلدين مع التأكيد على ضرورة العمل المشترك لتحقيق مصالح البلدين.

---

[1]Ministère algérien de l’Enseignement Supérieur, *Plan stratégique pour la diversification linguistique*, 2023.

نتائج الفصل

من خلال هذا الجزء، يتضح أن العلاقات بين الجزائر وفرنسا، على الرغم من تعقيدها التاريخي، تمتلك عناصر حقيقية تدعو للتقدم الإيجابي إذا تم استغلال الفرص المتاحة بطريقة عقلانية ومتوازنة. وقد أظهرت الأبحاث الثلاثة أن الجانبين لديهما مصالح استراتيجية مشتركة، سواء في الجانب السياسي والدبلوماسي، أو الاقتصادي والتجاري، أو حتى في المجال الثقافي والاجتماعي، مما يشكل أساسًا متينًا لإنشاء شراكة مستقبلية تعتمد على التعاون المتساوي واحترام السيادة المتبادلة.

التحدي الرئيسي يكمن في القدرة على التغلب على آثار الاستعمار وحل القضايا الخلافية، بالإضافة إلى تعزيز التعاون العملي الذي يعود بالفائدة على مصالح الشعبين. كما أن تنشيط وسائل الحوار المستمر وتوسيع مجالات الشراكة لتشمل مختلف الأطراف مثل المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والجاليات، سيكون أمرًا حاسمًا لتعزيز هذه العلاقة ضمن إطار جديد يتجاوز التوترات الحالية.

ومن خلال هذا المنظور، يتناول الفصل الثاني من هذه الدراسة بالتوازي التحديات التي تعترض العلاقات الجزائرية الفرنسية، والتي قد تعيق خطوات التطوير والتقارب على الرغم من وجود فرص واعدة على المديين المتوسط والبعيد.

الفصل الثاني

التحديات المؤثرة

في العلاقات الجزائرية الفرنسية

على الرغم مما تحمله العلاقات الجزائرية الفرنسية من إمكانيات للنمو والتكامل، كما جرى توضيحه في الفصل الأول، إلا أن هذا الطريق لا يخلو من صعوبات وعقبات تعرقل إقامة شراكة متوازنة ومستمرة بين البلدين. فالإرث التاريخي الكبير، والاختلاف في المصالح السياسية، بالإضافة إلى التحولات الإقليمية والدولية، كلها عوامل تُلقي بآثارها على طبيعة هذه العلاقة.

وتُعتبر قضايا الذاكرة الاستعمارية، والتصريحات الرسمية المتبادلة، والتحولات في السياسات الداخلية والخارجية لكل من الجزائر وفرنسا، من أبرز العوامل التي تزيد أحيانًا هوة الثقة وتغذي الخطابات المشحونة. كما أن الملفات الأمنية والهجرات غير الشرعية، والتنافس الجيوسياسي في المنطقة، تُشكل بدورها ساحة حساسة للتجاذب والاختلاف.

وبناءً على ذلك، يهدف هذا الفصل إلى تحليل أبرز التحديات التي تُواجه العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال الفترة 2019–2024، عبر ثلاثة مباحث رئيسية، تتجسد في: التوترات السياسية والدبلوماسية، العراقيل الاقتصادية والتجارية، ثم أخيرًا العقبات الثقافية والاجتماعية، وذلك في محاولة لاستيعاب أبعاد هذه التحديات وتأثيراتها على مستقبل العلاقة بين البلدين.

المبحث الأول:التوترات السياسية والدبلوماسية وتأثيرها على العلاقات بين البلدين

تُعتبر الأزمات الدبلوماسية والأمنية واحدة من العوامل الرئيسية التي تؤثر على مسار العلاقات بين الجزائر وفرنسا. وعلى الرغم من وجود تاريخ مشترك وروابط ثقافية بين الدولتين، فإن العلاقات السياسية بينهما تتعرض بين الحين والآخر لعدد من الأزمات التي تخلق توترات، أحيانًا بسبب قضايا تاريخية معقدة، وأحيانًا بسبب التحديات الأمنية الجديدة التي تبرز في الساحة الإقليمية. وغالبًا ما تظهر هذه الأزمات عدم الفهم التام بين الجزائر وفرنسا فيما يتعلق بالمسائل السيادية، مثل الهجرة، مكافحة الإرهاب، والتعامل مع مواضيع الذاكرة المتعلقة بالفترة الاستعمارية. في هذا البحث، سنستعرض أهم الأزمات التي واجهتها العلاقات الثنائية في السنوات الأخيرة، وكيف أثرت هذه الأزمات على تطور العلاقة بين الدولتين.

المطلب الأول: التصريحات الرسمية والتدخل في الشؤون الداخلية للجزائر

تشكل التصريحات السياسية الفرنسية حول القضايا الداخلية الجزائرية إحدى أهم مصادر التوتر في العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، خصوصاً عندما تمس هذه التصريحات سيادة الجزائر أو تتناول مواضيع تاريخية أو أمنية حساسة. وقد شهدت العلاقات بين الجزائر وفرنسا عدة أزمات ما بين 2019 و2024 نتيجة لمثل هذه التعليقات.

من أبرز تلك الأمثلة، كان تصريح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في أكتوبر 2021 الذي أحاط الشك بمعنى "أمة جزائرية" قبل أن تتعرض البلاد للاستعمار الفرنسي، واتهم "النظام السياسي الجزائري" بأنه يعتمد على "ريع الذاكرة"[36]. وقد أثار هذا القول رد فعل صادم في الجزائر، واعتُبر انتهاكاً شاملاً للسيادة والهوية الوطنية، مما دفع السلطات الجزائرية إلى استدعاء

[1]Le Monde. *"Macron met en doute l'existence d'une nation algérienne avant la colonisation."* 2 octobre 2021. www.lemonde.fr

سفيرها في باريس ووقف الطيران العسكري الفرنسي عن الاستمرار في العمل في منطقة الساحل.

علاوة على ذلك، تتهم الجزائر بعض المسؤولين الفرنسيين بالسعي للتأثير في السياسة الداخلية، لا سيما عبر تصريحاتهم حول أوضاع الحريات أو دعمهم لمنظمات وجمعيات إعلامية تتناول القضايا السياسية الجزائرية، مما تعده الجزائر تدخلاً غير مقبول في شؤونها السيادية[37].

كذلك، يُنظر إلى الدعم الفرنسي لبعض المعارضين في الخارج أو استقبال شخصيات مثيرة للجدل من الناحية السياسية على أنه رسالة عدائية، مما يؤدي إلى تعميق أزمة العلاقات الثنائية. بالرغم من المحاولات الدبلوماسية للتهدئة اللاحقة، إلا أن تلك التصريحات تترك أثاراً سلبية تدوم طويلاً على الثقة بين الجانبين وتظهر عدم وجود نهج متوازن في التعامل مع الملفات الحساسة[38].

المطلب الثاني: الأزمات الدبلوماسية والأمنية المتكررة

تُعد الأزمات الدبلوماسية والأمنية من أبرز المؤشرات على التوتر المستمر في العلاقات بين الجزائر وفرنسا، حيث تسلط هذه الأزمات الضوء على عدم استقرار التفاهم السياسي بين الدولتين على الرغم من علاقاتهما الاقتصادية والتاريخية العميقة. تُظهر هذه التوترات عبر مواقف صارمة

---

[2] هجرس، عبد القادر. "العلاقات الجزائرية الفرنسية في ضوء المتغيرات السياسية 2019–2022 ".*مجلة السياسة الدولية*، العدد 131، 2023، ص. 78.

[1] سعيدوني، سعيد .*العلاقات الجزائرية الفرنسية: قراءة في أبعاد التوتر والتعاون*.الجزائر: دار الخلدونية، 2022، ص. 143.

الموقع الرسمي لمؤسسة التليفزيون الجزائري خطاب رئيس الجمهورية بقصر المؤتمرات مراد رايس.

وإجراءات دبلوماسية متبادلة، بالإضافة إلى تفاوت في السياسات الأمنية، لاسيما في مناطق الساحل والهجرة غير القانونية.

*أشار الرئيس تبون في خطابه إلى أن النزاعات والأزمات في العالم بلغت مستوى غير مسبوق، مما أدى إلى تشريد الملايين وتحويل العلاقات الدولية من تعاون إلى صدمات،كم أوضح الرئيس بأن الجزائر التي تتأهب لتبوء مقعدها غير الدائم في مجلس الأمن،كما جدد الرئيس تبون التأكيد على موقف الجزائر الثابت تجاه القضية الفلسطينية وحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، بالإضافة إلى تطرقه إلى الأزمات متعددة الأبعاد التي تشهدها المنطقة،مثل الوضع في الصحراء الغربية والأزمة الليبية،كما أكد على ضرورة إصلاح مجلس الأمن لتمكينه من التحرك في وجه التهديدات المتنامية للسلم والأمن.

*تعليق على خطاب رئيس الجمهورية أشاد مجلس الأمة بخطاب الرئيس تبون معتبرًا إياه تتويجًا لمسار التقويم والتجديد حيث جدد إحياء مجد الدبلوماسية الجزائرية في الذاكرة الأممية.

* أشار الرئيس ماكرون في خطابه إلى تعزيز الدفاع الأوروبي من خلال خطاب ألقاه في مارس 2025 تأكيده على ضرورة تعزيز القدرات الدفاعية الأوروبية لمواجهة التهديدات المتزايدة،كما شدد في مؤتمر أغسطس 2023 على ضرورة وأهمية تعزيز الدبلوماسية الفرنسية لمواجهة التحديات العالمية المتزايدة،كما قام ماكرون بإجراء مكالمة هاتفية مع الرئيس الصيني شي جين بينغ في مايو 2025 واتفاقهما على على تسريع حل نزاع تجاري متعلق برسوم الاستيراد على الكوكتيل الفرنسي،كما قام ماكرون بحوار مع قناة TF1في مايو 2025 أعرب فيه مكارون عن استعداده لمناقشة نشر الأسلحة النووية الفرنسية في دول أوروبية أخرى لتعزيز الأمن الأوروبي.

* تعليق على خطاب الرئيس ماكرون في مايو 2025 انتقد الكرملين تصريحات ماكرون بشأن نشر الطائرات الحربية النووية الفرنسية في دول أوروبية أخرى معتبرًا أن ذلك قد يضر بالاستقرار الإقليمي.

الشكل 2: خريطة توضح موقع الجغرافي الجزائر وفرنسا

https://www.arcgis.com> Embed

يحقق النتائج المرجوة، بينما تعبر باريس عن انتقادها لما تعتبره "ترديداً جزائرياً" فيدعم عملياتها العسكرية.[41]

كما عبرت الجزائر بشكل متكرر عن رفضها لأي تدخل خارجي في شؤون دول الساحل دون تنسيق إقليمي، مما أوجد فجوة في وجهات النظر، خاصة بعد انسحاب فرنسا من مالي وظهور بدائل كهذه روسيا في المنطقة.

التاريخ	الأزمة الدبلوماسية	الأطراف المتورطة	المطالب التي تم تقديمها
2020	قضية إعادة رفاة المقاومين الجزائريين(جماجم المقاومة)	الجزائر , فرنسا	الجزائر تطالب بإعادة جماجم المقاومين الجزائريين المدفونة
2021	الأزمة الدبلوماسية بسبب تصريحات ماكرون ضد الجزائر	الجزائر , فرنسا	الجزائر تطالب بتفسير وتصحيح تصريحات ماكرون بشأن تاريخ الجزائر وثورتها
2022	قضية التراث التاريخي و التصريحات الإعلامية	الجزائر , فرنسا، وسائل الإعلام الفرنسية	جزائر تطالب بتعديل المناهج التعليمية الفرنسية وترتيب المواقف الرسمية من الجرائم الاستعماري

الجدول3: مقارن يوضح تاريخ الأزمات الدبلوماسية بين الجزائر وفرنسا، الأطراف المتورطة، والمطالب التي تم تقديمها

أزمة التأشيرات (2021)

في شهر سبتمبر من عام 2021، قامت السلطات الفرنسية بتقليص عدد التأشيرات الممنوحة للجزائريين بمعدل يقارب 50%، وذلك بناءً على إدعاء "عدم تعاون الجزائر في عملية ترحيل مواطنيها غير الشرعيين"[39]هذا القرار أثار تذمرًا كبيرًا لدى الحكومة الجزائرية التي اعتبرته "قرارًا منفردًا يفتقر إلى الأسس الدبلوماسية"،مما استدعى استدعاء السفارة الفرنسية لتقديم احتجاج رسمي.[40]

أعتُبر هذا الإجراء اعتداءً مباشرًا على المواطنين الجزائريين، خاصة في ظل كون التأشيرات تعدّ أحد أبرز معايير العلاقات الثنائية، مما أعاد للأذهان أجواء التوتر التي سادت في التسعينيات.

الاختلاف حول الأزمة في مالي والساحل

من أهم القضايا الأمنية التي كشفت عن الخلافات بين الجزائر وفرنسا، تلك المتعلقة بالوجود العسكري الفرنسي في مالي ومنطقة الساحل الجزائر ترى أن النهج الأمني الفرنسي لم

الحملات الإعلامية والتجسس

شهدت العلاقات بين الدولتين توترات نتيجة للتقارير الإعلامية الفرنسية حول "التجسس" و"الفساد" داخل المؤسسات الجزائرية،بالإضافة إلى نشر وثائق استخباراتية تشير إلى تورط شخصيات جزائرية في التعاون مع جهات خارجية.

---

[1]*Le Monde*, *Crise des visas : la France réduit de moitié les visas accordés aux Algériens*, 28 septembre 2021.

[2]*France 24*, *L'Algérie convoque l'ambassadeur de France après la décision sur les visas*, 29 septembre 2021.

وقدنادتالجزائربتكذيبهذهالاتهامات،معتبرةإياهاتدخلاًفيشؤونهاالداخليةومحاولةلإضعاف ثقة الشعبفيالدولة.[42]

وفي عام 2022،تم الكشف عن برامج تجسس مرتبطة بتقنية "بيغاسوس"،حيث وُجهت اتهامات باستخدامها للتجسس على مسؤولين جزائريين،مما زاد من تعقيد العلاقات.

المطلب الثالث: تباين الرؤى حول القضايا الإقليمية والدولية

تشكل الفروقات في مواقف الجزائر وفرنسا تجاه عدة قضايا إقليمية ودولية إحدى أبرز علامات التوتر الدبلوماسي بين الدولتين، مما يؤثر بشكل مباشر على ديناميكية العلاقات الثنائية. إذ تتباين وجهات النظر حول مواضيع معقدة مثل الأزمة الليبية، الوضع في منطقة الساحل، القضية الفلسطينية، والتقرب من بعض القوى العالمية.

أولًا: الملف الليبي ومنطقة الساحل

ترى الجزائر أن الحل للأزمة في ليبيا ومنطقة الساحل يجب أن يكون سياسيًا وبمبادرة داخلية، وتعارض بشدة أي تدخل عسكري من خارج الحدود. كما أعربت عن استيائها من العملية العسكرية الفرنسية المعروفة بـ"برخان" في منطقة الساحل، مشددة على أهمية دعم الحكومات المحلية ومبادرات التنمية للتعامل مع جذور التطرف، بينما تركز فرنسا على العمليات العسكرية والاستخباراتية لمحاربة الجماعات الإرهابية، مما يؤدي إلى تباين واضح في التكتيكات والرؤى بين البلدين.[43]

---

[1]*RFI*, *Affaire Pegasus : des numéros algériens parmi les cibles potentielles*, 21 juillet 2021

[2]*Jeune Afrique*, *France – Algérie : désaccords profonds sur le Sahel*, 15 janvier 2022

[1]Frédéric Charillon, *La politique étrangère de la France*, Presses de Sciences Po, Paris, 2022

في ليبيا، تواصل الجزائر الدعوة إلى حوار ليبي–ليبي وترفض التدخلات الخارجية، بينما تم اتهام فرنسا بدعم بعض الأطراف على حساب أخرى، مما تسبب في نشوء شكوك جزائرية حول نوايا فرنسا.[44]

ثانيًا: القضية الفلسطينية

تعتبر الجزائر من أبرز المدافعين عن القضية الفلسطينية في الساحات الدولية وتعارض أي نوع من التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي. في المقابل، ترى فرنسا أن حل الدولتين هو الخيار الأفضل، لكنها تحتفظ بعلاقات وثيقة مع إسرائيل، مما يثير تحفظ الجزائر بشأن "حياد فرنسا" في هذا السياق[45]. وقد صرح وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة بأن الجزائر "ستظل متمسكة بالقضية الفلسطينية مهما كانت الظروف".[46]

ثالثًا: العلاقات مع القوى الكبرى

لقد عززت الجزائر تعاونها الاستراتيجي مع روسيا والصين على مدار السنوات، خصوصًا في القطاعات العسكرية والطاقة. بينما تعتبر فرنسا أن توجه الجزائر نحو موسكو وبكين يضعف

---

[2]وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، "بيان رسمي حول تطورات الوضع في مالي"، منشور على الموقع الرسمي، 2021، www.mfa.gov.dz

[3]Ministère de l’Europe et des Affaires étrangères, “Position de la France sur le conflit israélo-palestinien”, 2023 ،www.diplomatie.gouv.fr

[4]وكالة الأنباء الجزائرية، "تصريح وزير الخارجية رمطانلعمامرة حول دعم الجزائر للقضية الفلسطينية"، ديسمبر 2022، www.aps.dz

من فرص النفوذ الفرنسي التقليدي في المنطقة[47]. وقد أعربت باريس عن قلقها بسبب توقيع الجزائر اتفاقات تسليح هامة مع موسكو في ظل التوترات الروسية–الغربية الناتجة عن أزمة أوكرانيا[48].

يظهر هذا الاختلاف في التوجهات الجيوسياسية تباينًا في المناهج والمصالح، مما يسهم في استمرار حالة الحذر المتبادل بين الجانبين على الرغم من الجهود المتعددة لتحقيق تقارب سياسي واقتصادي.

المبحث الثاني: الحواجز الاقتصادية والاجتماعية وتأثيراتها على العلاقات الجزائرية الفرنسية

على الرغم من العلاقات التاريخية والطويلة الأمد بين الجزائر وفرنسا، فإن تطور العلاقات الثنائية لم يكن دائمًا سهلاً. فقد واجهت هذه العلاقات تحديات اقتصادية واجتماعية أثرت سلبًا على إمكانيات إقامة شراكة استراتيجية متوازنة ومستدامة. ترجع جذور هذه التحديات إلى موروث استعمار

---

[1]Le Monde, “L’Algérie, entre Moscou et Paris : entre tensions et coopération”, 12 avril 2023 ،www.lemonde.fr

[2]سبوتنيك عربي، "الجزائر توسع تعاونها العسكري مع روسيا"، 18 أوت 2022، https://arabic.sputniknews.com

الماضي، والسياسات الاقتصادية غير المتوافقة، بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية التي تتعلق بالهجرة والجالية الجزائرية الموجودة في فرنسا.

المطلب الأول: توجه الجزائر لتنويع شركائها التجاريين (الصين، روسيا، إيطاليا...)

بدأت الجزائر، وخصوصًا منذ الحراك الشعبي في عام 2019، بإعادة تقييم شبكة علاقاتها الاقتصادية الخارجية، من خلال محاولة إيجاد شركاء جدد، وذلك بهدف تقليل اعتمادها التقليدي على فرنسا. وأصبح هذا الاتجاه واضحًا في الاتفاقيات الاقتصادية الحديثة التي أبرمتها الجزائر مع قوى اقتصادية كبيرة مثل الصين وروسيا وإيطاليا وتركيا. وقد أثر هذا التغيير على توازن العلاقات بين الجزائر وفرنسا، مما أتاح نوعًا من "التحوط الاستراتيجي" في السياسة الخارجية للجزائر.

أولًا: التوسع الاقتصادي للصين في الجزائر

صارت الصين الشريك التجاري الأول للجزائر منذ عام 2013، متجاوزة فرنسا في حجم التجارة. وقد بلغت قيمة صادرات الصين إلى الجزائر حوالي 9 مليارات دولار في عام 2022[49].

تشارك الشركات الصينية في مشاريع ضخمة مثلا لطريق السير شرق–غرب،ميناء الحمدانية في شرشال،وأنظمة الطاقة والاتصالات.

يشير ذلك إلى تحول جذري في العلاقات الاقتصادية، حيث أصبحت فرنسا تواجه منافسة قوية من الصين في مجالات كانت تتمتع فيها بسلطة واضحة.

ثانيًا: التقارب الاستراتيجي مع روسيا

[1]Banque d'Algérie, *Rapport sur les investissements étrangers en Algérie*, 2023

تتمتع الجزائر وروسيا بشراكة إستراتيجية مميزة،خاصة في المجالات العسكرية والطاقة تعتبرالجزائرواحدةمنأكبرمشتريالأسلحةالروسيةفيإفريقيا،حيثتمثلأكثرمن 60٪ من وارداتها العسكرية[50].

أيضًا، توجد تعاونيات في مجالات الطاقة النووية وتدريب التكنولوجيا. وقد زادت هذه الشراكات خلال أزمة أوكرانيا، حيث حافظت الجزائر على موقف محايد نسبي،مما ساهم في الحفاظ على قنوات الاتصال مع موسكو[51].

ثالثًا: تعزيز التعاون مع إيطاليا وتركيا

أصبحت إيطاليا في السنوات الأخيرة من أكبر مزودي الجزائر بالمعدات الصناعية، وقد أبرمت عقودًا كبيرة في مجال الغاز الطبيعي، خاصة بعد تقليص الإمدادات الروسية إلى أوروبا[52].

بينما تُظهر تركيا نشاطا ملحوظًا في قطاعات البناء والصناعة والنسيج، حيث يوجد أكثر من 1400 شركة تركية تعمل في الجزائر[53].

هذا التنوع في الشراكات مكن الجزائر من تعزيز موقعها التفاوضي تجاه باريس، مما ساعد على خلق توازن في العلاقات الاقتصادية.

رابعًا: تأثير هذا التطور على العلاقات الجزائرية الفرنسية

---

[2]Ministère de l'Industrie Algérien, *Évolution du cadre juridique de l'investissement*, 2022

[1]Le Monde Économie, *La frilosité des entreprises françaises en Algérie*, mars 2022

[2]Campus France, *Les étudiants algériens en France – Données statistiques*, 2023

[3]France 24, *Crise des visas entre la France et l'Algérie : les raisons d'un bras de ferdiplomatique, septembre 2021*

فقدت فرنسا تدريجيًا مركزها كشريك أساسي للجزائر ،مما أدى إلى نوع من الحكم الاقتصادي والسياسي المتوتر.

أيضًا،أصبحت الحكومة الجزائرية تشترط نقلا لتكنولوجيا وتوطين المشاريع كشرط رئيسي لأي شراكة،مما يعقد من تنافس العروض الفرنسية بالمقارنة مع العروض الصينية أو التركية.

المطلب الثاني : قضايا الهجرة والجالية والخطاب المعادي لها

تُعتبر قضايا الهجرة واحدة من أكثر المواضيع المثيرة للنقاش في علاقات الدول، خصوصًا بين البلدان الغنية في الشمال والبلدان النامية في الجنوب. تمثل الأعداد المتزايدة من المهاجرين رابطًا ثقافيًا واقتصاديًا بين الأوطان، ولكنها غالبًا ما تتحول إلى سبب للاحتقان نتيجة للأفكار المعادية والتمييز المؤسسي والاجتماعي الذي تواجهه هذه المجتمعات[54].

أولًا: الهجرة كسبب للتواصل والتوتر

لطالما كانت الهجرة، وما زالت، جزءًا أساسيًا من العلاقات الثنائية. بينما ترى الدول المصدّرة للهجرة أن تحويلات المغتربين تشكل مصدرًا ماليًا ووسيلة للربط الثقافي، فإن بعض الدول التي تستقبل المهاجرين تُظهر ترددًا، وخصوصًا في ظل الأزمات الاقتصادية وشح فرص العمل، حيث يتم تحميل المغتربين وزر تدهور الأوضاع الاجتماعية.

التحويلات المالية: تلعب دورًا أساسيًا في دعم إقتصادات البلدان المصدّرة وتعزز الروابط الاقتصادية بين الدول[55].

---

[1]Castles, S., de Haas, H., & Miller, M. J. (2014). *The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World*

[2]UN DESA – United Nations Department of Economic and Social Affairs.https://www.un.org/development/desa/pd/

الاندماج والصورة النمطية: غالبًا ما يُواجه المهاجرون صعوبات في الانخراط في المجتمعات الجديدة، في ظل الانطباعات النمطية التي تختصرهم في قضايا أمنية أو اقتصادية[56].

ثانيًا: الخطاب المعادي للهجرة وتأثيره على العلاقات

في السنوات الأخيرة، انتشرت في العديد من الدول الأوروبية، بخاصة بعد الأزمات الاقتصادية وأحداث الإرهاب، خطابات سياسية وإعلامية ترفض الهجرة، خاصة من قبل المهاجرين القادمين من دول الجنوب. وقد أدى هذا الخطاب إلى:

زيادة قوة التيارات اليمينية المتطرفة التي تطالب بفرض قيود على الهجرة، مما يؤدي إلى تعقيد العلاقات مع بلاد المهاجرين الأصلية.

رفع مستويات الكراهية وتسارع حالات التمييز والعنف تجاه الجماعات المهاجرة، مما قد يسبب توترات دبلوماسية في بعض الأحيان[57].

ثالثًا: التهميش المؤسسي والاجتماعي للجاليات

تواجه المجتمعات المهاجرة، لاسيما القادمين من مناطق شمال إفريقيا أو أفريقيا، تهميشًا متعدد الجوانب:

اقتصاديًا: تواجه صعوبات في الحصول على وظائف، ويكون تمثيلها ضعيفًا في المناصب العليا.

---

[3]Pew Research Center. Reports on Migration and Discrimination. https://www.pewresearch.org

[1]OECD – Migration Outlook Reports. https://www.oecd.org/migration

اجتماعيًا: تنتشر الأحياء الفقيرة التي تعاني من العزلة، والتي تفتقر إلى البنية التحتية والخدمات الضرورية.

سياسيًا: تعاني من نقص في التمثيل في الهيئات المنتخبة، مما يُحدث تغييبًا لصوتها في السياسات العامة.

هذا النوع من التهميش لا يؤثر فقط على ظروف الجاليات، بل أيضًا يُلقي بظلاله على العلاقات بين الدول، خصوصًا إذا أُعتبر أن هناك تمييزًا ممنهجًا ضد مجموعة معينة من المهاجرين[58].

*أشاد الرئيس تبون في خطابه بتضحيات المهاجرين الجزائريين في فرنسا خلال الثورة التحريرية مشيرًا إلى أن هذه مظاهرات 17 أكتوبر 1961 كانت تعبيرًا عن اندماجهم في مسار الثورة، وأكد على حرص الدولة الدائم على رعاية شؤون الجالية الجزائرية في الخارج،وأشاد أيضا بالروح الوطنية العالية التي يتحلى بها أبناء الجزائر في المهجر والتي تجلت في تصديهم للأكاذيب والحملات المسعورة التي تغذيها أجندات مشبوهة ومعادية للجزائر، وأوضح الرئيس تبون أن الجزائر قطعت أشواطا غير مسبوقة في بناء الجزائر الجديدة.

* تعليق على خطاب تبون تعليق على خطاب رئيس الجمهورية أشاد مجلس الأمة بخطاب الرئيس تبون معتبرًا إياه تتويجًا لمسار التقويم والتجديد حيث جدد إحياء مجد الدبلوماسية الجزائرية في الذاكرة الأممية.

---

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياساتhttps://www.dohainstitute.org .

الموقع الرسمي لمؤسسة التليفزيون الجزائري خطاب رئيس الجمهورية بقصر المؤتمرات مراد رايس.

الموقع الرسمي لخطاب رئيس فرنسا ماكرون بقصر إليزيه https://www.elysee.fr/en/all-actualities

* خطاب الرئيس ماكرون حيث أعرب عن اهتمامه بقضية الكاتب الجزائري الفرنسي وقلقه إزاء اعتقال الكاتب الجزائري الفرنسي بوالم سنصال في الجزائر ،مشيرًا إلى تدهور حالته الصحية،كما أكد على التهديد بمراجعة اتفاقية الهجرة لعام 1968 على خلفية رفض الجزائر استقبال مواطنيها المرحلين من فرنسا،كما أكد على الحوار والاحترام المتبادل رغم التوترات الاخيرة دعا ماكرون إلى حوار صارم ومحترم مع الجزائر مؤكدًا على أهمية التواصل البناء بين البلدين.

* تعليق على خطاب ماكرون

المطلب الثالث: صعود اليمين المتطرف وتأثيره على العلاقات السوسيو-اقتصادية بين البلدين

شهدت السنوات الماضية قفزة ملحوظة لليمين المتطرف في عدة دول غربية، لا سيما في القارة الأوروبية. تمثل ذلك في ارتفاع شعبيته أثناء الانتخابات، وازدياد حضوره في المناقشات الإعلامية والسياسية. هذا التوجه لم يتشكل في فراغ، بل ارتبط بأزمات مثل البطالة، الهجرة، والإرهاب، حيث كان خطابه العدائي موجها بصورة رئيسية تجاه "الآخر" المهاجر، ولاسيما من أصول عربية وإفريقية[59].

أولًا: أثر صعود اليمين على الخطاب السياسي تجاه المهاجرين

يعتبر تصاعد الحركات اليمينية استجابة شعبوية ضد العولمة والانفتاح، مما أدى إلى:

تضيق سياسات الهجرة: تم اعتماد قواعد أكثر صرامة فيما يخص الدخول والإقامة والتجنيس[60].

تشويه صورة المجتمعات: يُنظر إليها كفئة تثقل كاهل الاقتصاد والثقافة، مما يعمق الانقسام على المستوى الاجتماعي.

---

[2]فس المرجع (71)

[3]نفس المرجع (74)

هذا الاتجاه كانت له آثار سلبية على العلاقات الثنائية، حيث رأت بعض الدول الأصلية أن هذه السياسات تمثل تمييزًا منهجيًا ضد مواطنيها[61].

ثانيًا: التداعيات الاقتصادية للعلاقات المتأثرة باليمين

لا تقتصر سياسات اليمين المتطرف على الجانب الاجتماعي فحسب، بل تشمل أيضًا الجوانب الاقتصادية:

تقلص فرص التعاون الاقتصادي: بسبب تراجع الثقة السياسية بين الأطراف المعنية، وهذا يمكن أن يؤثر سلبًا على الاستثمارات أو المشاريع المشتركة.

تهديد التحويلات المالية: قد يؤدي الضغط على الجالية إلى انخفاض التحويلات المالية نحو البلدان الأصلية، مما يضعف أحد الأعمدة الأساسية للعلاقات الاقتصادية الثنائية[62].

ثالثًا: توتر العلاقات الثقافية والدبلوماسية

عادةً ما يترافق صعود اليمين مع خطاب "قومجي" يعارض التعددية الثقافية، مما يؤدي إلى: انخفاض المبادرات الثقافية المشتركة مثل تبادل المدن أو الاتفاقيات الأكاديمية.

أزمات دبلوماسية: مثل استدعاء السفراء أو إصدار بيانات تنديد من دول الجنوب.

وبهذا، فإن ظهور اليمين المتطرف لا يُعتبر مجرد ظاهرة داخلية، بل لها تأثيرات خارجية تؤثر في بنية العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين الدول، وتعمق الفجوة بين الشمال والجنوب[63].

---

[1] نفس المرجع (73)

[2] نفس المرجع (72)

[3] نفس المرجع (75)

المبحث الثالث: إشكالية الذاكرة التاريخية والملف الاستعماري وتأثيره على العلاقات بين البلدين

تمثل الذاكرة التاريخية والملف الاستعماري أحد أكثر المواضيع تعقيداً وحساسية في التفاعلات بين الدول التي كانت مستعمرة سابقاً والدول التي تعرضت للاستعمار. يبقى الماضي بشكل قوي مؤثراً في الحاضر، حيث تلعب الذاكرة الجماعية دوراً حيوياً في تشكيل الرأي العام، وتوجيه السياسات الخارجية، وتحديد نوعية العلاقات الثنائية.

لم يكن الاستعمار مجرد احتلال سواء عسكرياً أو اقتصادياً، بل كان خطة منظمة لاستغلال البشر والأرض، وتدمير الثقافة، ومحاولة محو الهوية. ومع انتهاء الفترة الاستعمارية، استمرت

آثارها بطرق غير مباشرة وغالباً ما تظهر مجدداً عندما تُثار قضايا إعادة تقييم التاريخ أو المطالبة بالاعتراف بالمسؤولية الأخلاقية والسياسية عن ما حصل[64].

في العديد من البلدان مثل الجزائر وتونس والمغرب، تلعب الذاكرة الاستعمارية دوراً محورياً في الخطاب السياسي والثقافي، وغالباً ما تُستخدم كأداة لفهم الزمن الحاضر. وغياب اعتراف رسمي واضح من بعض الدول الأوروبية بجرائم الماضي، أو الاكتفاء باعتذارات رمزية، يخلق جيلاً من التوتر المستمر. وتزداد الأمور تعقيداً عندما ترفض الدول المستعمِرة السابقة إعادة الوثائق أو تعويض الضحايا، مما يعزز الشعور بالظلم[65].

أظهرت تقارير رسمية، مثل تقرير المؤرخ بنجامان ستورا في فرنسا، أن التعامل مع الذاكرة التاريخية بحاجة إلى نهج متعدد الجوانب يتضمن: الاعتراف، المصالحة، التعاون الثقافي، وتعليم الذاكرة[66]ومع ذلك، العديد من التحفظات السياسية والمخاوف من الانقسامات الداخلية غالباً ما تعرقل هذا المسار.

الأقوال المتناقضة بين المسؤولين في الدولتين تزيد من حدة المشكلة: بينما تطالب الدول المستعمَرة بخطوات ملموسة للاعتراف والتعويض، يُقابل ذلك عادةً بالرفض أو التبريرات تحت مبدأ "عدم فتح جراح الماضي" أو "أهمية التفكير في المستقبل".

لا تقتصر عواقب هذا النزاع على الجانب الرمزي فحسب، بل تشمل أيضاً تعطيل مشاريع التعاون الاقتصادي، والشراكات التعليمية، والتقارب الثقافي. تُواجه كل محاولة لتعزيز العلاقات

---

[1]Nora, Pierre. *Les lieux de mémoire*. Gallimard, 1984

[2]Hobsbawm, Eric & Ranger, Terence. *The Invention of Tradition*. Cambridge University Press, 1983

Stora, Benjamin. *Rapport sur les questions mémorielles portant sur la colonisation et la guerre d'Algérie*, 2021.

الثنائية بعقبة الماضي الغير محسوم، مما يُبرز أهمية معالجة الذاكرة ليس كقضية تاريخية فقط، بل كشرط أساسي لأي علاقة متوازنة ومستقرة بين الشعوب[67].

المطلب الأول: تداعيات ملف الذاكرة التاريخية على العلاقات بين البلدين

يعتبر موضوع الذاكرة التاريخية من أكثر القضايا تعقيدًا في الديناميكية بين الدول التي شهدت استعمارًا في السابق، فهو لا يعتمد فقط على الاعتبارات السياسية أو الاقتصادية، بل يتخلله أيضًا عناصر رمزية ونفسية وهوياتية. على الرغم من مرور سنوات على انتهاء الاستعمار، فإن الآثار الجراحية التي خلفها لا تزال حاضرة، مما يجعل تأثيرها واضحًا في العلاقات الثنائية.

أولًا: النزاعات الدبلوماسية

إن الحديث عن الاعتراف بالجرائم الاستعمارية، وكذلك استعادة الأرشيف والممتلكات المسروقة، يثير توترات متواصلة بين الدول المعنية. الدول التي تعرضت للاستعمار تعتبر غياب الاعتراف الرسمي بمثابة إنكار، ويعتبرونه دليلاً على استمرار عقلية التفوق الاستعماري[68]. وتظهر هذه النزاعات في بعض الأحيان من خلال تبادل التصريحات، أو توقف التعاون في مجالات حساسة مثل التعليم والأمن.

ثانيًا: تأثير الرأي العام

تؤثر مسألة الذاكرة التاريخية بشكل قوي على الرأي العام في كلا الجانبين. في الدول التي كانت مستعمَرة، ينظر إلى الفترة السابقة كجزء أساسي من بناء الهوية الوطنية، وهو أمر ينعكس في الخطاب التعليمي والسياسي كرمز للمقاومة والثبات. بينما في الدول المستعمِرة، عادة ما يقابل

Rousso, Henry. *La guerre des mémoires*. CNRS Éditions, 2007

[1]نفس المرجع (83)

هذا الإحياء بعدم الراحة ورغبة في تجاهل الماضي دون معالجة حقيقية له[69]. هذا الاختلاف في الوعي التاريخي يخلق تحديات أمام بناء الثقة المتبادلة.

ثالثًا: عرقلة مشاريع التعاون الثقافي

يساهم ملف الذاكرة في تعطيل العديد من المبادرات الثقافية التعليمية المشتركة، خاصة عندما تتعلق الأمور بإعادة الجماجم أو تعديل المناهج الدراسية المتعلقة بالتاريخ. في كثير من الأحيان، تتحول المشاريع الثقافية إلى ساحات للنزاع الرمزي حول من يملك "الحقيقة التاريخية"[70]. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال المناقشات حول اللغة والتماثيل والمعالم الاستعمارية تثير صداماً بين رؤيتين مختلفتين.

رابعًا: العوائق النفسية والاجتماعية

على الرغم من وجود علاقات تجارية واقتصادية قوية بين الطرفين، إلا أن الأثر النفسي المرتبط بالذاكرة الاستعمارية يحد من إمكانية تطوير هذه العلاقات إلى مستوى شراكة حقيقية متوازنة. بناء الثقة يحتاج إلى أكثر من مجرد مصالح، بل يتطلب أيضًا مصالحة تاريخية تعترف بالماضي بدلاً من تجاهله، مما يؤدي إلى مستقبل مشترك قائم على الاحترام المتبادل[71].

Rousso, Henry. *La guerre des mémoires*. CNRS Éditions, 2007[2]

[3]Shepard, Todd. *The Invention of Decolonization*. Cornell University Press, 2006

[1]Haddour, Azzedine. *Colonial Myths and Identity Politics in Algeria and France*. Liverpool University Press, 2000.

الموقع الرسمي لمؤسسة التليفزيون الجزائري خطاب رئيس الجمهورية بقصر المؤتمرات مراد رايس.

* خطاب الرئيس تبون أكد في رسالته بمناسبة اليوم الوطني للذاكرة بالتمسك بها وتشديده على أن ملف الذاكرة لا يتآكل بالتقادم أو التناسي بفعل مرور السنوات،وأشاد الرئيس إلى رفض التلاعب والتزوير محاولات بعض الأوساط المتطرفة في فرنسا لتزييف الحقائق التاريخية أو دفع هذا الملف إلى النسيان مؤكدًا أن الجزائر لن تسمح بذلك،كما أضاف أنه يجب تشكيل اللجنة المشتركة للتاريخ والذاكرة في إطار تعزيز التعاون بين البلدين تم تشكيل لجنة مشتركة من مؤرخين جزائريين وفرنسيين لدراسة الحقبة الاستعمارية وتقديم توصيات لمعالجة القضايا المتعلقة بها، كما أشار إلى التداعيات على العلاقات الثنائية التي تؤثر في قضية الذاكرة بشكل مباشر على العلاقات بين الجزائر وفرنسا حيث تعتبر من القضايا الحساسة التي تتطلب معالجة جادة ومبنية على الاحترام المتبادل.

* تعليق على خطاب تبون تعليق على خطاب رئيس الجمهورية أشاد مجلس الأمة بخطاب الرئيس تبون معتبرًا إياه تتويجًا لمسار التقويم والتجديد حيث جدد إحياء مجد الدبلوماسية الجزائرية في الذاكرة الأممية.

* خطاب رئيس ماكرون حيث في نوفمبر 2024 اعترف ماكرون بمسؤولية فرنسا عن مقتل القائد الوطني الجزائري العربي بن مهيدي عام 1957 بعد أن كان النظام الفرنسي قد ادعى سابقًا انه انتحر،حيث في سبتمبر 2018 الاعتراف بالتعذيب المنهجي خلال حرب الجزائر حيث أعترف ماكرون لأول مرة بأن التعذيب كان جزءًا من سياسة منهجية اعتمدتها الحكومة والجيش الفرنسي خلال حرب الاستقلال الجزائرية 1954–1962 هذا الاعتراف جاء من خلال رسالة وجهها إلى عائلة موريس أودين،كما أشار إلى تشكيل اللجنة المشتركة للتاريخ والذاكرة حيث تم في أغسطس 2025 تشكيل لجنة مشتركة من مؤرخين جزائريين وفرنسيين لدراسة الحقبة الاستعمارية وتقديم توصيات لمعالجة القضايا المتعلقة بها، كما أكد على التداعيات على العلاقات الثنائية رغم هذه الخطوات لاتزال العلاقات بين الجزائر وفرنسا متوترة بسبب قضايا أخرى مثل الهجرة والاعتراف بالسيادة على الصحراء الغربية في سبتمبر 2024.

* تعليق على خطاب ماكرون

* صرح المؤرخ الفرنسي بن جامين ستور وهو أحد أبرز المتخصصين في تاريخ الاستعمار الفرنسي للجزائر بعدة مرات حول ملف الاستعمار والعلاقات الجزائرية الفرنسية ومن أبرز تصريحاته: في تقريره الشهير المقدم إلى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في يناير 2021 حول الذاكرة والاستعمار قال ستورا لايمكن المصالحة بين الذاكرات دون الاعتراف بالحقيقة التاريخية والاستماع إلى معاناة الجميع،سواء الجزائريين أو الفرنسيين المتأثرين بتلك المرحلة.

* صرح أحسن زغيدي وهو مفكر ومؤرخ عبر في عدة مناسبات عن موقفه من الاستعمار الفرنسي للجزائر وركز بشكل خاص على بشاعة الاستعمار وضرورة التمسك بالذاكرة الوطنية ومن أبرز تصريحاته:

فرنسا الاستعمارية ارتكبت جرائم ضد الإنسانية في الجزائر و لايمكن الحديث عن مصالحة دون اعتراف رسمي وصريح من الدولة الفرنسية بهذه الجرائم.

المطلب الثاني: رفض الاعتراف بالجرائم الاستعمارية الفرنسية في الجزائر

على الرغم من مرور أكثر من ستين عاماً منذ أن حصلت الجزائر على استقلالها، إلا أن قضية الجرائم الاستعمارية التي ارتُكبت خلال الاحتلال الفرنسي (1830–1962) لا تزال تثير جدلاً كبيراً في الروابط بين البلدين. بينما تسعى الجزائر للحصول على اعتراف رسمي من الحكومة الفرنسية بهذه الجرائم، تتبنى فرنسا موقفًا يتراوح بين الاعتراف الجزئي والمراوغة، مما يُعطل جهود المصالحة ويزيد من حدة التوترات بين الدولتين.

أولًا: الجرائم التي حدثت أثناء الاستعمار

شملت الممارسات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر مجموعة من الجرائم المنهجية، ومن أبرز تلك الجرائم:

عمليات الإبادة الجماعية التي وقعت في مناطق ريفية، مثل المجازر التي حدثت في الأغواط وجرجرة خلال القرن التاسع عشر[72].

السياسات القمعية والاختبارات النووية في الجنوب الجزائري، والتي تسببت في آثار صحية وبيئية خطيرة[73].

مجازر 8 ماي 1945 في سطيف، قالمة، وخراطة، والتي أدت إلى مقتل عشرات الآلاف من المدنيين الجزائريين[74].

---

[1]Ageron, Charles-Robert. *Histoire de l'Algérie contemporaine*. PUF, 1990

[2]Keller, William. *The French Nuclear Tests in the Sahara and Their Aftermath*. Nuclear Studies Journal, 2018.

[1]Harbi, Mohammed. *Les archives de la révolution algérienne*. Editions Complexe, 2001.

التعذيب المنهجي الذي ارتُكب أثناء الثورة التحريرية، وخاصة في معركة الجزائر (1957)، والتي أصبحت رمزًا لبشاعة القمع الاستعماري[75].

ثانيًا: الموقف الفرنسي المتردد

رغم أن بعض المسؤولين الفرنسيين قد اعترفوا بوصول الاستعمار إلى مستوى "جريمة ضد الإنسانية" كما وصفه الرئيس إيمانويل ماكرون، إلا أن الحكومة الفرنسية لم تصدر حتى الآن اعترافًا رسميًا ملزمًا سياسيًا وقانونيًا بجرائمها في الجزائر. يتجه الخطاب الرسمي الفرنسي نحو التأكيد على "الآلام المشتركة"، في محاولة لتخفيف العبء عن كاهلهم. يُفهم هذا الموقف في الجزائر على أنه استمرار لإنكار الماضي ومحاولة لتبييض الصفحات المظلمة من التاريخ[76].

ثالثًا: تأثير الإنكار على العلاقات الثنائية

إن رفض الاعتراف الشامل بتلك الجرائم يشكل عائقًا نفسيًا وسياسيًا أمام تحقيق تطبيع كامل للعلاقات. كما يؤثر سلبًا على التعاون في قضايا حساسة، مثل استرجاع الأرشيف، وتعويض ضحايا التجارب النووية، وإعادة رفات المقاومين. في كل مرة يتم فيها مناقشة موضوع الذاكرة، تعود العلاقات بين الجزائر وفرنسا إلى دائرة التوتر والتراشق الإعلامي[77].

---

[2]Vidal, Dominique. *Les crimes de l'armée française: Algérie 1954-1962*. Le Monde Diplomatique, 2001.

[3]Branche, Raphaëlle. *La torture et l'armée pendant la guerre d'Algérie*. Gallimard, 2001.

[1]McDougall, James. *History and the Culture of Nationalism in Algeria*. Cambridge University Press, 2006.

هذا الإنكار لا يؤثر فقط على العلاقة بين الحكومتين، بل يعمق أيضًا انعدام الثقة بين الشعبين، ويعزز الخطابات القومية والعدائية التي تُعيق أي جهود نحو المصالحة التاريخية.

المطلب الثالث: الماضي الاستعماري بين التصعيد والمصالحة

يشكل الإرث الاستعماري الفرنسي في الجزائر تقاطعًا معقدًا بين الرغبة في إحلال السلام مع الماضي والرغبة في الاعتراف به ومحاسبة المتسببين فيه. هذا التوتر يخلق مساراً متذبذباً في العلاقات الثنائية، يميل بين أوقات من التوتر الشديد وأخرى من التهدئة النسبية تحت شعار "المصالحة"، دون أن يتحقق اعتراف شامل أو عدالة تاريخية كافية.

أولًا: تصعيد الخطاب السياسي والإعلامي

يتجدد التوتر عادةً بين الجزائر وفرنسا كلما تم تناول قضايا حساسة تتعلق بالذاكرة، مثل تجارب الاستعمار والأرشيفات أو التصريحات الفرنسية التي تقلل من معاناة الشعب الجزائري. لقد شهدت العلاقات العديد من الأزمات الدبلوماسية نتيجة لتصريحات اعتبرت مستفزة أو مُنكرة، كمثل تلك التي تنفي وجود "أمة جزائرية" قبل الاستعمار أو تحتفي ببعض رموز الاستعمار[78]. في هذه الأوقات، تُسحب السفارات، وتُلغى الزيارات الرسمية، وتُعاد مطالب الاعتذار التاريخي.

ثانيًا: جهود التهدئة والمحاولات الرمزية

في المقابل، ظهرت بين الفينة والأخرى مبادرات فرنسية تهدف إلى تهدئة الوضع عبر اعترافات جزئية، مثل وصف الرئيس ماكرون للاستعمار بأنه "جريمة ضد الإنسانية" أو إعادة جماجم المقاومين إلى الجزائر[79]. تم تشكيل لجان مشتركة لدراسة ملف الأرشيف والذاكرة، لكن هذه الخطوات

---

[2]نفس المرجع (93)

[1]نفس المرجع (83)

لم تلقَ اعترافًا شاملًا أو اعتذارًا رسميًا، مما يجعلها تُفهم كتحركات رمزية أكثر منها تعبيرًا عن إرادة سياسية حقيقية.

ثالثًا: المعوقات التي تحول دون تحقيق مصالحة شاملة

تواجه جهود المصالحة العديد من العقبات، منها:

الضغوط الداخلية في كلا البلدين، حيث تُستخدم الذاكرة الاستعمارية كأداة سياسية بواسطة تيارات قومية أو شعبوية.

اختلاف الخطابات والسرديات، حيث لا تزال المناهج التعليمية ووسائل الإعلام في فرنسا تقدم الاستعمار أحيانًا بصورة تبريرية أو محايدة[80].

انعدام الثقة المتراكمة، بسبب ما تعتبره الجزائر تأخيرًا متعمدًا في معالجة القضايا الكبرى مثل تعويض الضحايا أو تقديم اعتذار رسمي[81].

رابعًا: الحاجة إلى عدالة تاريخية ومصالحة جريئة

إن تحقيق مصالحة حقيقية يتطلب الانتقال من مجرد الاعتراف الرمزي إلى عدالة تاريخية تشمل:

---

[2]Lorcin, Patricia M. E. *Imperial Identities: Stereotyping, Prejudice and Race in Colonial Algeria*. I.B. Tauris, 1995

[3]Amrane-Minne, Danièle Djamila. *Des femmes dans la guerre d'Algérie*. Karthala, 1994

الاعتراف الرسمي بالجرائم الاستعمارية،

تقديم اعتذار سياسي مباشر،

تعويض الضحايا،

فتح الأرشيفات بحرية،

إعادة تشكيل السردية التاريخية في المناهج والتعليم والثقافة[82].

لذا، فإن المصالحة الحقيقية لا تعني النسيان، بل تعتمد على الاعتراف والإنصاف، وهو ما لا يزال بعيد المنال رغم مضي أكثر من ستين عامًا على الاستقلال.

[1]Aït-Belkacem, Mohamed. *Mémoire, histoire et enjeux diplomatiques franco-algériens*. L'Harmattan, 2018

نتائج الفصل

تطرقت في هذا الفصل إلى ثلاثة محاور رئيسية تبرز العوامل المتنوعة التي تؤثر على العلاقات بين الجزائر وفرنسا. تم فحص التوترات السياسية والدبلوماسية، العراقيل الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى القضايا المتعلقة بالذاكرة التاريخية وملف الاستعمار، وتبين أن هذه العوامل تعد أساس العلاقات الثنائية بين البلاد.

في المبحث الأول، قمنا بتحليل التوترات السياسية والدبلوماسية التي ميزت العلاقات بين الجزائر وفرنسا، بدءًا من التدخلات الرسمية في الشؤون الداخلية الجزائرية، وانتهاءً بالأزمات المتكررة على الصعيدين الدبلوماسي والأمني. كما بحثنا الاختلافات في الآراء حول القضايا الإقليمية والدولية، مما يعكس عمق الفجوات في وجهات النظر والمصالح بين الطرفين.

في المبحث الثاني، كانت هناك دراسة للعراقيل الاقتصادية والاجتماعية التي تعيق إمكانية تقدم التعاون بين الجزائر وفرنسا. من أبرز هذه العوائق هو توجه الجزائر نحو تنويع شركائها الاقتصاديين بعيدًا عن الاعتماد على فرنسا، إضافةً إلى قضايا الهجرة والإشكالات المتعلقة بالجالية الجزائرية في فرنسا والخطاب السلبي المحيط بها. كما تم تناول تأثير صعود اليمين المتطرف في فرنسا على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين البلدين.

في المبحث الثالث، تم التطرق لمشكلة الذاكرة التاريخية وملف الاستعمار، التي تعد من أبرز مصادر توتر العلاقات بين الجانبين. إذ أن عدم الاعتراف الفرنسي بالجرائم الاستعمارية لا يزال يشكل عائقًا أمام تطبيع العلاقات، بينما يمثل الماضي الاستعماري بين المصالحة والتصعيد عنصرًا حاسمًا في توجيه مسار هذه العلاقات مستقبلاً.

في الختام، يمكن القول بأن العلاقات الجزائرية الفرنسية تتأثر بشكل ملحوظ بعدد من العوامل التي تشمل القضايا التاريخية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية. تحتاج معالجة هذه القضايا بشكل جدي إلى إرادة سياسية قوية من الطرفين لإيجاد حلول متوافقة تسهم في بناء علاقة قائمة على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة. لتحسين هذه العلاقة، يتطلب من الجزائر

وفرنسا الاعتراف بالماضي، معالجة القضايا الحالية، وتطوير شراكة فعالة تتميز بالتعاون المستمر والفهم العميق.

الخاتمة

الخاتمـــــة

تشكل العلاقات بين الجزائر وفرنسا نموذجًا معقدًا في الساحة الدولية، حيث تتداخل فيها الجوانب التاريخية والسياسية والاقتصادية والثقافية، في إطار ينقسم بين فترات من الانفتاح وأخرى من التأزم. فمنذ أن استعادت الجزائر استقلالها في عام 1962، لم تتمكن البلدتان من إقامة شراكة متينة تعتمد على أسس متوازنة، على الرغم من الروابط العميقة التي تربط بين الشعبين والمصالح المشتركة في العديد من القضايا الإقليمية والدولية.

تشير الدراسة إلى أن الذاكرة الاستعمارية تمثل عائقًا كبيرًا أمام تقوية العلاقات، حيث لا تزال الآثار الناجمة عن أكثر من 130 عامًا من الاحتلال تغذي الشكوك والتوترات، خاصة مع غياب اعتذار رسمي شامل من فرنسا عن الجرائم المرتكبة آنذاك. على الرغم من بعض الخطوات الرمزية التي اتخذتها السلطات الفرنسية في الأعوام الأخيرة، إلا أن الجزائر تطالب بإجراءات أعمق وأكثر وضوحًا، مثل معالجة قضايا الأرشيف والأشخاص المفقودين، والتعامل بجدية مع هذا الإرث الثقيل الذي يؤثر على جوانب التعاون الأخرى.

من ناحية أخرى، فإن التوترات السياسية والدبلوماسية التي تنشأ بين الحين والآخر، نتيجة تعليقات غير محسوبة أو سياسات فرنسية تعتبر تدخلًا في شؤون الجزائر الداخلية، تعرقل بناء الثقة اللازمة لإرساء شراكة مستدامة. يظهر ذلك مثلاً في تصريحات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عام 2021 بشأن "الهوية الجزائرية" و"النظام السياسي"، والتي أثارت موجة من الغضب الرسمي والشعبي في الجزائر، مما أدى إلى تعليق بعض برامج التعاون بشكل مؤقت.

على الرغم من هذه التحديات، توضح الدراسة أن العلاقات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بين الجزائر وفرنسا استمرت، بل لقد شهدت أشكالًا من التعاون النشط في مجالات مثل الطاقة والتعليم والبحث العلمي والصناعة. تعتبر الجزائر شريكًا رئيسيًا لفرنسا في منطقة شمال إفريقيا، وتُعد سوقًا هامة للصادرات الفرنسية على الرغم من انخفاض الصادرات في الفترة الأخيرة ، بينما تعتمد الجزائر على فرنسا كشريك في المجالات التكنولوجية والاستثمارية، رغم سعيها لتوسيع علاقاتها مع قوى أخرى مثل الصين وتركيا وروسيا.

لعبت الجالية الجزائرية في فرنسا دورًا محوريًا في تعزيز الروابط بين البلدين، من خلال إسهامها في الاقتصاد الفرنسي، وكونها قناة لتبادل القيم والمعارف. كما تُعد اللغة عاملاً مُهمًا في التقارب الثقافي، على الرغم من بعض القضايا المتعلقة بمكانة اللغة العربية في الفضاء الفرنسي، ومكانة الفرنسية في المجتمع الجزائري.

وعلى الصعيد الأمني، أظهرت التحولات الجيوسياسية في منطقة الساحل أهمية التنسيق الوثيق بين فرنسا والجزائر، خاصة في مواجهة التحديات المشتركة مثل الإرهاب والهجرة غير الشرعية. ومع ذلك، فإن غياب الثقة الكاملة واختلاف الآراء بشأن آليات التدخل في القارة الإفريقية لا تزال تعقد هذا التعاون.

تبقى فرص تطوير العلاقات بين الجزائر وفرنسا متاحة، بشرط تجاوز المخاوف التاريخية من خلال اتباع نهج عقلاني يقوم على الاحترام المتبادل. يتطلب ذلك ليس فقط معالجة القضايا التاريخية، بل أيضًا إعادة تصميم الشراكة بطريقة تأخذ بعين الاعتبار احتياجات السيادة الجزائرية من جهة، ومصالح فرنسا الإقليمية من جهة أخرى. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تشمل العملية مشاركة فعالة من المجتمع المدني والنخب الثقافية والباحثين بهدف إعادة بناء جسور الثقة بعيدًا عن التوترات العابرة والمصالح الضيقة.

ان مستقبل العلاقات بين الجزائر وفرنسا لا يعتمد فقط على المصالح الاقتصادية أو الترتيبات الأمنية، بل يتطلب شجاعة سياسية تاريخية من كلا الطرفين لتجاوز آثار الماضي، والمشاركة في مشروع مشترك يأخذ في الاعتبار التحولات الإقليمية والدولية، ويعزز الاستقرار والتنمية على جانبي البحر الأبيض المتوسط.

نتائج الدراسة:

استنادًا إلى الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه الدراسة، يمكن اقتراح عدة توصيات من شأنها تعزيز العلاقات الجزائرية الفرنسية على أسس أكثر توازنًا وفاعلية:

إطلاق مناقشة مفتوحة بشأن مسائل الذاكرة التاريخية، من خلال تشكيل لجان مشتركة تضم مؤرخين من الطرفين، بهدف التوصل إلى معالجة متفق عليها تأخذ بعين الاعتبار مشاعر الضحايا وتساعد في إغلاق صفحة الماضي دون إنكار أو استغلال سياسي.

تعزيز التعاون الاقتصادي على أساس المنفعة المتبادلة، من خلال تشجيع الاستثمارات المشتركة في مجالات التكنولوجيا، الطاقات المتجددة، والتدريب المهني، مع العمل على تحسين بيئة الأعمال في الجزائر لجذب الشركات الفرنسية.

تفعيل دور الجالية الجزائرية في فرنسا كحلقة وصل ثقافية بين البلدين، من خلال إشراكه في مشاريع ثقافية، اقتصادية، وتعليمية رسمية، وتقديم حماية قانونية شاملة لحقوقه.

توسيع مبادرات التبادل الثقافي والعلمي، لا سيما في الجامعات والمعاهد التقنية، وتطوير آليات لتمويل المشاريع البحثية المشتركة.

فصل القضايا السياسية عن الروابط الاقتصادية والثقافية، للحفاظ على استمرارية الشراكة الثنائية رغم الاختلافات المؤقتة، وضمان عدم تأثر المصالح المشتركة بالاضطرابات الدبلوماسية.

تشجيع الحوار السياسي المباشر بين القادة والنخب الفكرية في كلا البلدين، بهدف بناء الثقة وتقريب الآراء حول القضايا الإقليمية والدولية.

المراجع

مراجع باللغة العربية

كتب:

[1]عبد المجيد شبالة،العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد الاستقلال:بين الاقتصاد والتاريخ،دار الخلدونية،الجزائر،2021 ،ص.112

[2] سعيدوني،سعيد العلاقات الجزائرية الفرنسية :قراءة في أبعاد التوتر والتعاون.الجزائر :دار الخلدونية،2022 ،ص.143 .

مذكرات:

[1]ساعو، حورية العلاقات الجزائرية-الفرنسية :دراسة مقارنة بين فترة حكم جاك شيراك ونيكولا ساركوزي أطروحة دكتوراه،جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف 2018.

مجلات:

[1]عبد الله بن عجمية،اللغة الفرنسية في الجزائر:بين التاريخ والواقع المعاصر،مجلة الآداب واللغات،جامعة الجزائر2 ،العدد28 ،2021 ،ص.114 .

[2]هجرس،عبد القادر" العلاقات الجزائرية الفرنسية في ضوء المتغيرات السياسية–2019 "2022مجلة السياسة الدولية، العدد131 ،2023 ، ص 78.

مقالات:

[1] "فرنسا :استقالة بوتفليقة لحظة مهمة في تاريخ الجزائر"،هسبريس، 2 أفريل 2019.

[2]"ماكرون يدعو السلطات الجزائرية إلى' الحوار مع الشعب 'و تبون يعزف عن الرد" ،فرانس 24،13 ديسمبر 2019.

تقارير:

[1] البنك الدولي – تقرير مناخ الاستثمار في الجزائر.

[2] وكالة Campus France الجزائر، التقرير السنوي2023 ، ص.7 .

[3] Chambre de Commerce et d'Industrie Algéro-Française " تقرير الاستثمارات الفرنسية"،

[4] Banque mondiale ،تقرير التحويلات المالية،. :2023

مواقع إلكترونية:

[1]موقع شركة سوناطراك Sonatrach ،" شراكتنا مع Engie الفرنسية".

[2]الموقع الرسمي لشركة Sanofi الجزائر.

[3]الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي الجزائريةwww.mesrs.dz :،تاريخ الاطلاع 15 :أفريل2025.

[4]الموقع الرسمي للمعهد الفرنسي في الجزائر www.if-algerie.com :،تاريخ الاطلاع 15 :أفريل 2025

[5] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية،" بيان رسمي حول تطورات الوضع في مالي"، منشور على الموقع الرسمي،2021 ،

[6] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بدون تاريخ (الموقع الرسمي).

تقارير وزارية:

[1] وزارة الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة الجزائرية،" الاتفاقيات الدولية"،

[2] وزارة الصحة الجزائرية،" الشراكات الدولية في المجال الصحي"،

[3] وزارة الاقتصاد الجزائرية،" علاقات الجزائر الاقتصادية الثنائية"،

[4] الإليزيه – بيان مشترك حول زيارة ماكرون إلى الجزائر،2022 ،

[5] وزارة الثقافة الفرنسية، قسم التعاون الثقافي الدولي، وثيقة" المشاريع الثقافية مع الجزائر"،2022 .

[6] الموقع الرسمي لمؤسسة التليفزيون الجزائري خطاب رئيس الجمهورية بقصر المؤتمرات مراد رايس.

[7] الموقع الرسمي لخطاب رئيس فرنسا ماكرون بقصر إليزيه

https://www.elysee.fr/en/all-actualities

وكالات الأنباء:

[1] وكالة الأنباء الجزائرية،" تصريح وزير الخارجية رمطان لعمامرة حول دعم الجزائر للقضية الفلسطينية"،ديسمبر 2022 .

[2] بيبيسي عربي" الجزائر تستدعي سفيرها لدى فرنسا وتغلق مجالها الجوي أماما الطائرات الفرنسية " 3أكتوبر 2021 .

[3]سبوتنيك عربي،" الجزائر توسع تعاونها العسكري مع روسيا"، 18 أوت2022.

[4] " Campus France Algérieتعاون أكاديمي بين الجزائر وفرنسا".

مراجع باللغة الفرنسية

[1] Le Monde, "Macron announces 'new page' in Algeria ties", 25 août 2022.

[2] Élysée, "Visit of the French President to Algeria", 26 août 2022.

[3] Le Monde, "France, Algeria sign declaration of 'irreversible progress' in ties", 27 août 2022.

[4] BBC News, "France's Emmanuel Macron to mend Algeria ties as energy crisis bites", 25 August 2022.

[5] "France, Alegria signdeclaration of 'irreversibleprogress' in ties."Le Monde, 27 August 2022.

[6] "Lutte antiterroriste et stabilisation du Sahel: L’Algérie, un pays pivot", La Sentinelle, 24 juillet 2024.

[7] "La lutte contre le terrorisme et la situation au Sahel au cœur d’échanges avec l’OTAN", La Sentinelle, 30 /12/ 2024.

[8] "La stratégie algérienne de lutte anti-terroriste : entre impératifs de sécurité intérieure et recherche de stabilité régionale", Centre Français de Recherche sur le Renseignement.

[9] "France-Algérie : Vers une politique migratoire cohérente", Maghreb naute, 10 /12/ 2024

[10] "Allocution du président de la République lors du Séminaire national sur la cybersécurité", Ambassade d'Algérie en France.

[11] "La France et l'OIM coopèrent sur un projet pour renforcer la gestion des migrations en Algérie", Ambassade de France en Algérie, 23 juillet 2024.

[12] CCI France Algérie, Rapport économique annuel 2023, Alger, 2023.

[13] "Renault Algérie Production : Une usine en mutation", El Watan Économie, 118] "Sanofi renforce sa production locale en Algérie", Le Quotidien d'Oran, 20 février 2024.

[14] "Les banques françaises en Algérie face au défi de la modernisation", Jeune Afrique, 18 mars 2024.

[15] "Air France, toujours un acteur stratégique en Algérie", France24, 10 avril 2024.

[16] Nora Semmar, Les relations économiques France-Algérie à l'ère postcoloniale, mémoire de Master, Université de Paris-Nanterre, 2022, p. 65.

[17] "Nouveau code de l'investissement 2022 : quelles opportunités pour les investisseurs ?", Le Soir d'Algérie, 22 juillet 2023.

[18] Ministère de l'Industrie et de la Production pharmaceutique, Plan national de relance industrielle 2023-2025, Alger, 2023.

[19] Le Monde, "L'Algérie, un partenaire énergétique incontournable pour l'Europe ?"

[20] France Info, "Air France et les lignes algériennes : une coopération historique".

[21] France Diplomatie, "Partenariats économiques franco-algériens", https://www.diplomatie.gouv.fr

[22] Douanes Françaises – Données du commerce extérieur 2022،https://www.douane.gouv.fr

[23] Samir Amar, Les Algériens en France: entre mémoire et intégration, Revue des Migrations, 2022, p. 54.

[24] Ministère des Affaires Étrangères Algérien, Rapport sur la diaspora, 2023.

[25] Le Monde, "Les Franco-Algériens dans la vie politique française", édition du 10 mars 2024.

[26] Collectif Jeunes Franco-Algériens, Initiatives pour la mémoire et le vivre-ensemble, Paris, 2022.

[27] Organisation internationale de la Francophonie, La langue française dans le monde, Rapport 2022, p. 89.

[28] Institut Français d'Algérie, Rapport d'activités 2023.

[29] Louisa Driss-Aït Hamad ouche, "Francophonie et identité en Algérie", Revue Confluences Méditerranée, n°119, 2021.

[30] Ministère algérien de l’Enseignement Supérieur, Plan stratégique pour la diversification linguistique, 2023.

[31] Le Monde. "Macron met en doute l’existence d’une nation algérienne avant la colonisation." 2 octobre 2021.

[32] Le Monde, Crise des visas : la France réduit de moitié les visas accordés aux Algériens, 28 septembre 2021.

[33] France 24, L’Algérie convoque l’ambassadeur de France après la décision sur les visas, 29 septembre 2021.

[34] Jeune Afrique, France – Algérie : désaccords profonds sur le Sahel, 15 janvier 2022

[35] RFI, Affaire Pegasus : des numéros algériens parmi les cibles potentielles, 21 juillet 2021

[60] Frédéric Charillon, La politique étrangère de la France, Presses de Sciences Po, Paris, 2022

[36] Ministère de l’Europe et des Affaires étrangères, “Position de la France sur le conflit israélo-palestinien”, 2023‹

[37] Le Monde, “L’Algérie, entre Moscou et Paris : entre tensions et coopération”, 12 avril 2023‹

[38 Banque d’Algérie, Rapport sur les investissements étrangers en Algérie, 2023

[39] Ministère de l’Industrie Algérien, Évolution du cadre juridique de l’investissement, 2022

[40] Le Monde Économie, La frilosité des entreprises françaises en Algérie, mars 2022

[41] Campus France, Les étudiants algériens en France – Données statistiques, 2023

[42] France 24, Crise des visas entre la France et l’Algérie : les raisons d’un bras de fer diplomatique, septembre 2021

[43] Castles, S., de Haas, H., & Miller, M. J. (2014). The age of migration: International population movements in the modern world (5th ed.). Guilford Press.

[44] United Nations Department of Economic and Social Affairs (UN DESA). (n.d.). Population division. https://www.un.org/development/desa/pd/

[45] Pew Research Center. (n.d.). Reports on migration and discrimination. https://www.pewresearch.org

[46] OECD. (n.d.). Migration outlook reports. https://www.oecd.org/migration

https://www.dohainstitute.org

[47] Nora, Pierre. Les lieux de mémoire. Gallimard Invention, 1984

[48] Hobsbawm, Eric & Ranger, Terence. The of Tradition. Cambridge University Press, 1983

[49] Stora, B. (2021). Rapport sur les questions mémorielles portant sur la colonisation et la guerre d'Algérie.

[50] Rousso, H. (2007). La guerre des mémoires. CNRS Éditions.

[51] Sheppard, Todd. The Invention of Decolonization. Cornell University Press, 2006

[52] Haddour, Azzedine Colonial Myths and Identity Politics in Algeria and France. Liverpool UniversityPress, 2000.

[53] Ageron, Charles-Robert. Histoire de l'Algérie contemporaine. PUF, 1990

[54] Keller, William. The French Nuclear Tests in the Sahara and Their Aftermath. NuclearStudies Journal, 2018.

[55] Harbi, Mohammed. Les archives de la révolution algérienne. Editions Complexe, 2001.

[81] Vidal, Dominique. Les crimes de l'armée française: Algérie 1954-1962. Le Monde Diplomatique, 2001.

[56] Branche, R. (2001). La torture et l'armée pendant la guerre d'Algérie. Gallimard.

[57] McDougall, James. History and the Culture of Nationalism in Algeria. Cambridge University Press, 2006.

[58] Lorcin, Patricia M. E. Imperial Identities: Stereotyping, Prejudice and Race in Colonial Algeria. I.B. Tauris, 1995

[59] Amrane-Minne, Danièle Djamila. Des femmes dans la guerre d'Algérie. Karthala, 1994

[60] Aït-Belkacem, Mohamed. Mémoire, histoire et enjeux diplomatiques franco-algériens. L'Harmattan, 2018.

ملخـــــص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقات الجزائرية الفرنسية في الفترة من 2019 إلى 2024، من خلال استكشاف سبل تعزيزها ومواجهة التحديات الرئيسية التي تعترضها.

تم تسليط الضوء في هذه الدراسة على الفرص السياسية والدبلوماسية الناتجة عن تعزيز الحوار السياسي، وتوقيع اتفاقيات إستراتيجية في مجالات متعددة مثل الصناعة، والطاقة، والتعليم العالي. كما تم تناول الفرص الاقتصادية والتجارية التي تشمل دعم الاستثمارات المتبادلة، وكذلك الدور البارز للتبادلات الثقافية والتعليمية وللجالية الجزائرية المتواجدة في فرنسا في تعزيز التواصل.

من جهة أخرى ، ناقشت الدراسة أبرز التحديات المستمرة التي تؤثر على العلاقات، وأهمها قضايا الذاكرة الاستعمارية، وزيادة الأزمات الدبلوماسية والأمنية بين البلدين، واختلاف وجهات النظر حول قضايا إقليمية ودولية معينة. بالإضافة إلى ذلك، فإن التحولات الاقتصادية الملحوظة في الجزائر، والسعي لتنويع شركائها التجاريين، يمثل تحديًا حقيقيًا للحفاظ على العلاقات التقليدية مع فرنسا.

استندت الدراسة إلى تحليل المعطيات السياسية، والاقتصادية، والثقافية الحديثة، بالاعتماد على مصادر أكاديمية موثقة وأرقام دقيقة. وقد توصلت إلى أن مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية يعتمد على إقامة مصالحة شاملة تاريخية، وتعزيز التعاون القائم على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.

Study Summary

This study aims to examine Algerian-French relations from 2019 to 2024, by exploring ways to strengthen them and address key challenges.

The study highlights the political and diplomatic opportunities resulting from enhanced political dialog and the signing of strategic agreements in multiple fields such as industry, energy, and higher education. Economic and commercial opportunities that include supporting mutual investments, as well as the prominent role of cultural and educational exchanges and the Algerian community in France in enhancing communication.

On the other hand, the study discussed the ongoing challenges that affect the relationship, the most important of which are issues of colonial memory, increasing diplomatic and security crises between the two countries, and differing views on certain regional and international issues. In addition, Algeria's notable economic transformations and the quest to diversify its trading partners represent a real challenge to maintaining traditional relations with France.

The study was based on the analysis of recent political, economic, and cultural data, using reliable academic sources and accurate figures. It concludes that the future of Algerian-French relations depends on establishing a comprehensive and historic reconciliation and promoting cooperation based on mutual respect and common interests.